53

جورج شكري كتن

العلاقات الروسية ـ العربية في القرن العشرين وآفاقها



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

العلاقات الروسية - العربية

في القرن العشرين وآفاقها

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها

جورج شكري كتن

العدد 53

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2001

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص . ب 4567 ، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712+
فاكس : 6428844 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

ما يربط بين السياسات الخارجية لدولة ما، خيط يظهر أحياناً، ويختفي أحياناً أخرى، رغم وجوده المستمر وعبر مختلف الأنظمة السياسية، وهو ما لاحظناه بشكل واضح حين درسنا علاقات روسيا بالعالم العربي خلال القرن العشرين، فرغم الاختلافات الجذرية بين الأنظمة التي حكمتها، من إمبراطورية قيصرية رأسمالية توسعية، إلى حكومة ثورية، فحكم شمولي ذي طبيعة بيروقراطية أنشأ رأسمالية الدولة، ثم نظام جمهوري ليبرالي راهن، فإن هذا الخيط كان موجوداً دائماً.

هذا الخيط هو المصلحة القومية للدولة المعنية، وهو ما تحرص عليه الدول الكبرى، أكثر بكثير من الدول الصغرى، فقد وجدنا مثلاً أن مصلحة روسيا كانت فوق أي اعتبار حين تقرر سياستها الخارجية، وأن الأنظمة المتعاقبة فيها، قد استخدمت الشعارات والمبادئ المعلنة - في أغلب الأوقات - كغطاء تجميلي لمصالح بلدها، ولجعلها مقبولة للرأي العام في الخارج والداخل على حد سواء، والسياسة السوفيتية هي نموذج واضح لدور الأيديولوجيا في سياسات الدول الكبرى.

في أي علاقة لابد من طرفين، وطرفا موضوعنا هما: الطرف الروسي، وهو الأكثر فاعلية، والأقوى اقتصادياً وعسكرياً، وهو الذي كان يدير اللعبة؛ والطرف العربي، الشريك الأصغر، الذي تصدر عنه ردود أفعال في معظم الأحيان، لأنه لم يملك النظام الذي يحسن إدارة علاقاته لتخدم

مصالحه القومية كما يفعل الجميع، ولم يستطع العرب استخدام مبادرتهم الذاتية في بدء العلاقات أو قطعها، في توسيعها أو تقليصها، إلا حسب مصلحة النظم الحاكمة الآنية، دون أي مراعاة واضحة لمصلحة البلاد القومية.

ويستعمل تعبير "المصالح المشتركة" كثيراً في العلاقات الدولية للدلالة على الندية في الشراكة وهو ما لم يحصل أبداً، وهو ما يجب أن تبحث عنه الدول الصغرى بإصرار لتستطيع إجراء موازنة بين مصالحها القومية وبين علاقاتها الراهنة – غير المتكافئة – مع الدول الكبرى.

إن استخدامنا للمنهج العلمي في تحليل التاريخ، جعلنا ننظر للموضوع من زاوية التطور الاجتماعي، مبتعدين قدر الإمكان عن تقديس دور الفرد أو الصدفة في التاريخ، ومنحنا القدرة على رؤية تأثير الأوضاع الداخلية في تقرير السياسة الخارجية للدول، ورؤية التأثير الخارجي لدول ما في التوازنات المحلية في دول أخرى.

أهمية البحث في العلاقات الروسية ـ العربية تنبع من الدور المهم الذي أتيح لها في منتصف القرن العشرين، في تطوير منطقتنا، وتقدم العديد من الدول العربية، حين كانت قطباً منافساً على المستوى الدولي، إلا أنها مرت بمرحلة عصيبة وفوضى اقتصادية شاملة في محاولتها للانتقال من النظام القديم "نظام رأسمالية الدولة البيروقراطي" إلى نظام رأسمالي جديد يقتدي بالنمط الأمريكي، وإمكانياتها في مختلف النواحي تؤهلها للدخول في نادي الدول الكبرى، وللعب دور مهم في نظام عالمي جديد

متعدد الأقطاب، لكنها لم تستقر على منهج اقتصادي واضح حتى الآن، يوجه هذا الانتقال بأقل الخسائر الممكنة.

من استقراء حقائق التاريخ الروسي في القرن العشرين، وجدنا أن العلاقات الروسية ـ العربية قد زادت باطراد، ففي العهد القيصري، لم تستطع روسيا عبر ما أطلق عليه تسمية "المسألة الشرقية" النفاذ إلى المنطقة العربية، بسبب العراقيل التي وضعتها القوى الاستعمارية المنافسة، في وقت كانت الأمة العربية مسلوبة الإرادة، لوقوعها تحت وطأة الاحتلال العثماني أو الغربي.

ثم أعطيت هذه العلاقات، دفعة جديدة عبر التحريض والمساندة السياسيين لقضايا التحرر العربية في مرحلة العهد الثوري، فكانت بيانات التضامن، ومحاولة إقامة علاقات تحالف ضد العدو المشترك، الاستعمار الغربي، وبدأ ينتشر إعجاب بالثورة في أوساط النخبة المثقفة العربية، فقد أثار "المسكوب" - حسب التسمية الشعبية آنذاك - اهتماماً ما، في المجتمعات العربية الراكدة.

أما في مرحلة "الستار الحديدي" الذي أرخي على الاتحاد السوفيتي نتيجة سياسة العزلة الستالينية، وسياسة الحصار الغربي، فقد امتنعت الحكومات العربية عن تطوير العلاقات مع السوفييت لخشيتها من الدول الاستعمارية الغربية التي كانت تتحكم بمصائرها عبر الاحتلال العسكري المباشر، أو غير المباشر.

لكن العلاقات بلغت مدى واسعاً بعد منتصف القرن العشرين، حين تلاقت مصالح الأنظمة العربية الجديدة، المعادية للغرب، والساعية إلى الاستقلال السياسي والاقتصادي، مع مصالح الاتحاد السوفيتي، خلال مرحلة إصلاح نظامه، ودخوله الساحة الدولية، كرأس لمنظومة عالمية كبرى، وانفتاحه على العالم الثالث، ليلعب دور الخصم المنافس للولايات المتحدة الأمريكية في "الحرب الباردة"، وهي الفترة الذهبية في العلاقات الروسية ـ العربية التي شهدت ازدهاراً واسعاً خلال ما يربو على ربع قرن، ولم يشمل تأثيرها الدول العربية التي أقامت علاقات وثيقة معه في شتى المجالات، بل تأثرت أيضاً الدول العربية بمجموعها في محاولة تحسين شروط علاقاتها مع الغرب.

ونعتقد أن الانكفاء الراهن لا يعود فقط لانهيار الاتحاد السوفيتي والمشكلات الداخلية شبه المستعصية التي تلته، وإنما للتغييرات التي حصلت في الأنظمة العربية أيضاً، التي بدأت منذ أوائل السبعينيات تحد من علاقاتها معه، لصالح تمتين العلاقات مع الغرب.

إلا أنه لا يمكن إنكار المصالح العربية ـ الروسية المشتركة التي لاتزال راهنة، فروسيا لاتزال دولة كبرى رغم صعوباتها الراهنة، وهي بحاجة للعرب كما كانت في المرحلتين السابقتين، القيصرية والسوفيتية، في مواجهتها للحلف الأطلسي الغربي الذي يسعى لتهميشها، وفي كسبهم لأهميتهم كجيران جنوبيين لها في أمنها القومي، والعرب لايزالون أيضاً بحاجة للعلاقة معها، للحد من تبعيتهم للولايات المتحدة الأمريكية التي لن تبقى القطب الوحيد في العالم لأن هذا يتناقض مع الطبيعة التاريخية

للحضارة البشرية حتى اليوم، ولأن القضايا الإنسانية الراهنة لم تعد تتحمل استبداد أحد، بل على العكس، يصبح التعدد مزية متزايدة الأهمية، في عصر الانقلاب الثوري الراهن في العلوم، الذي حول العالم إلى قرية صغيرة، يعرف كل واحد فيها الآخر، وهذا ما سيعطي لعلاقاتنا - نحن العرب - مع الدول المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية أهمية فائقة، لأننا بالتعاون معها، وباحترامها لمبدأ المصالح المتبادلة، يمكننا إيجاد مكان لنا في مستقبل الحضارة الإنسانية، وهو أيضاً ما سيساعدها في سعيها لإقامة عالم متعدد الأقطاب.

على العرب أن يتعلموا الابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الروس تعلم الدرس نفسه، وعلى الطرفين التقارب مجدداً، ليستطيعا إعطاء نكهة مميزة، وأكثر إنسانية، لعالم الغد.

المسألة الشرقية والأطماع الروسية

أصبحت روسيا دولة إمبراطورية كبرى معترفاً بها في أوربا في عهد بطرس الأكبر بعد انتصارها على السويد في عام 1721، ووصولها في توسعها غرباً إلى الساحل الشرقي لبحر البلطيق، لتفتح بذلك نافذة على أوربا، وقد كان الهدف الثاني لروسيا التوسع جنوباً لامتلاك البحر الأسود، والنفاذ من مضايقه لمد طرق مواصلاتها إلى البحر المتوسط ومحيطات العالم، والهدف الثالث التمدد شرقاً عبر سيبيريا وصولاً لشواطئ المحيط الهادي.

كانت بريطانيا - أكبر القوى العالمية حينها - قد قادت عمليات التصدي لتوسع روسيا جنوباً، الذي يهدد مصالحها في الشرقين الأدنى والأوسط، وتعاونت في ذلك مع الدول الأوربية الكبرى الأخرى، فكان لها دور أساسي، في الحروب العديدة التي خاضتها روسيا ضد الدولة العثمانية وحلفائها الأوربيين، الذين بدلوا تحالفاتهم، حسب تشابك مصالحهم.

استغلت روسيا التناقضات بين إنجلترا وفرنسا، لتنفيذ هدفها بامتلاك سواحل البحر الأسود، وتقوية نفوذها في البلدان الواقعة تحت السيطرة التركية، فوقعت الحرب الأولى مع تركيا (1768 ـ 1774) التي انتهت بهزيمة تركيا وتوقيع معاهدة "كينارجي" التي أعطت روسيا موقعاً مهماً على الساحل الشمالي للبحر الأسود، واعترفت تركيا بموجبها بحق مرور السفن الروسية الحر عبر البوسفور والدردنيل، مما أمن للأسطول الروسي رقابة كاملة على الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، فقد ساند من البحر قوات علي بك الكبير في مصر وضاهر العمر في فلسطين، والأمير يوسف الشهابي في لبنان في قتالهم ضد السيطرة العثمانية، واحتل الروس بيروت مرتين في عامي 1771 و1773، ولم ينسحبوا إلا بعد جمع غنائم كثيرة من الساحل السوري، وإقامة قنصليات في بيروت والإسكندرية، وكان من آثار هذا الدعم «دعوة الأمير يوسف شعبه للانضواء تحت المواطنة الروسية، كي تحرر روسيا لبنان من الأتراك»[1]، وانتهت الحرب الثانية مع تركيا إلى تغلب روسيا أيضاً فهيمنت على الساحل الشمالي للبحر الأسود بأكمله بصلح "ياسي" عام 1791 مما فتح أمامها طرق التجارة البحرية مع بلدان العالم.

وبعد ثورة اليونان، شارك الأسطول الروسي عام 1828 في معركة خليج نافارين إلى جانب الأسطولين الإنجليزي والفرنسي، التي انتهت بتدمير أسطولي تركيا ومصر، وبنهاية هذه الحرب عقد صلح أدرنة، الذي حصلت روسيا فيه على الساحل الشرقي للبحر الأسود بأكمله، حتى باطوم، وبعكس الحروب السابقة، ظهر الأسطول الروسي في البوسفور بطلب من العثمانيين عام 1833 لدعمهم أمام تقدم إبراهيم باشا في حملته على القسطنطينية، مما ساعد على إيقاف تقدمه، وتوقيعه اتفاقية كوتاهية.

وبذلك فضلت روسيا حكم السلطان الضعيف على حدودها على حكم محمد علي القوي، وبقاء إمبراطورية عثمانية ضعيفة على تقسيم عام من شأنه أن يأتي بجيران أقوياء إلى حدودها الجنوبية، فأزيح محمد علي من سوريا، بتعاون الدول الكبرى ضده، ووقعت معاهدة في لندن عام 1841 بين روسيا وإنجلترا وبروسيا وفرنسا والدولة العثمانية، اعترفت بموجبها الدول بحق الإمبراطورية العثمانية بجعل الدردنيل والبوسفور ممرات مقفلة في وجه الأساطيل البحرية، كما اعترفت بالبحر الأسود بحراً داخلياً لروسيا وتركيا.

وفي منتصف القرن التاسع عشر، وجدت القيصرية الروسية أن الوقت مناسب لتقسيم تركيا، فسعت إلى تحطيمها، ولم يكن ذلك صعباً، بعد اطمئنان روسيا للوضع الدولي، فالدول الأوربية لن تتدخل لانشغالها في نزاعاتها الخاصة. لكن الحسابات كانت خطأ، فحين شنت حرب القرم عام 1853 دعمت الدول الأوربية جميعها تركيا، وتدخلت فرنسا وإنجلترا، فتغيرت موازين القوى، واضطرت القيصرية لتوقيع معاهدة صلح باريس

في آذار/ مارس 1856 خسرت بموجبها أراضي، وحرمت حق امتلاك أسطول في البحر الأسود، الذي أعلن حياده، وأصبح مفتوحاً للسفن التجارية لكل البلدان، وأضعف نفوذها في البلقان، وأرسلت مصر في هذه الحرب قوة اشتركت في الحملة التي قاتلت مع الجيوش التركية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بين العقدين السادس والثامن، قامت روسيا بضم آسيا الوسطى (القوميات الأوزبكية والطاجيكية والكازاخية والتركمانية والقرغيزية)، ثم اتجهت نحو الجنوب الغربي، أثناء سعي شعوب البلقان - الذين توجهوا بأنظارهم إلى روسيا على أساس أصول شعوبهم السلافية - للتحرر من النير التركي، فتدخلت روسيا بإعلان الحرب في نيسان/ إبريل 1877 وانضمت إليها رومانيا، ووصلت القوات الروسية إلى سان ستيفانو قرب القسطنطينية، وتوقفت الحرب في آذار/ مارس 1878 بعد تدخل إنجلترا والنمسا ضدها، فعقدت معاهدة صلح سان ستيفانو التي أقرت تكوين دول جديدة: بلغاريا، والجبل الأسود، وصربيا، ورومانيا، ونالت روسيا بيساربيا (مولدافيا الجنوبية)، إلا أنه أعيد النظر في المعاهدة بتهديد من إنجلترا في مؤتمر برلين صيف 1878 الذي بترت فيه حصيلة انتصارات روسيا.

وهكذا حفل القرن التاسع عشر بالصراعات بين الدول الكبرى لاقتسام الإمبراطورية العثمانية، فاحتلت إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا الشمال الأفريقي، ووقعت اليمن الجنوبي والبحرين وإمارات الخليج العربي تحت سيطرة بريطانيا، بينما بقي المشرق العربي محافظاً عليه بسبب الخلافات الحادة بين المطالبين بالإرث التركي، ولم ينقطع الصراع حول السيطرة على

بقية المناطق، واستمر تقييد الإمبراطورية العثمانية بأصفاد التبعية الاقتصادية؛ فتدخلت الدول الكبرى في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومنها: إدارة الديون العثمانية، والبعثات العسكرية، والمفتشون والخبراء، والقنوات الدبلوماسية، والقنصليات في بيروت ودمشق والقدس والبصرة وبغداد، ونظام امتيازات للأجانب، وفروع مصارف أوربية، والحماية الدينية للسكان المسيحيين[2].

دعمت فرنسا المطالبة الروسية لإعادة حقوقها في البحر الأسود والقسم الأوربي في تركيا، التي خسرتها في معاهدة باريس، مقابل دعم روسيا لفرنسا في مواجهة إنجلترا في مناطق أخرى، وفي الحصول على موافقة السلطان لفتح قناة السويس، التي بدأ العمل بها في عام 1858، وفي سوريا عندما أرسلت قواتها إلى لبنان في عام 1860، لكن التدخل الإنجليزي منع فرنسا من احتلال سوريا طويلاً، وبعد التدخل الفرنسي أقيم نظام سياسي للبنان طرحته إنجلترا ويتكون من ثلاث قائمقاميات: مارونية، ودرزية، وأرثوذكسية (في الكورة)[3] لجذب روسيا وتحطيم التعاون الفرنسي-الروسي، فقد كانت فرنسا تقترب من روسيا لإخافة إنجلترا من خلال قيام حلف فرنسي-روسي، وحالما تحقق نجاحاً تدير ظهرها لروسيا.

اختلفت سياسة روسيا نحو سوريا كثيراً عن سياستي فرنسا وإنجلترا المتناحرتين للسيطرة على المنطقة، لانشغالها بمسألتي البلقان والمضايق، كما أنها لم تكن تملك شأن تلك الدولتين مخططات لإخضاع سوريا، لكنها مع ذلك لم تقف متفرجة أمام تدخلهما لأن تقوية موقعهما في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية يعني تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط، كما

أن «إنجلترا لم تخف نواياها في استعمال شمالي سوريا قاعدة للوصول إلى ما وراء القفقاس الروسي»[4].

سعت الحكومة الروسية للاعتماد على الطائفة الأرثوذكسية، ففي عام 1849 افتتحت في القدس الإرسالية الروسية الأرثوذكسية، وفي عام 1882 تأسست الجمعية الإمبراطورية الروسية الأرثوذكسية الفلسطينية، وجرى نشاط فعال من خلال الكنيسة في سوريا، وكانت مهمة القناصل الروس العمل على حماية الأرثوذكس، وصدر في موسكو عام 1910 كتاب «**التوجيه العملي لدراسة اللغة العربية**» معد من أجل الموظفين الدبلوماسيين الروس[5].

وفي أواسط القرن التاسع عشر، استطاعت روسيا المساهمة في تجارة سوريا، من خلال استيراد محاصيل زراعية وسلع مثل: «ليمون، برتقال، موز، سجاد، أثاث، تبغ جبلي»[6].

شهدت الصهيونية توسعاً ملحوظاً في روسيا خلال الفترة 1897 ـ 1903؛ إذ شجعتها القيصرية لتكون بديلاً عن الأفكار الاشتراكية، وكان للصهاينة الروس ميول قيصرية حتى عهد الثورتين الروسيتين 1905 و1917، «وفي تموز/ يوليو 1917 عقد اجتماع للمنظمات الصهيونية في سان بطرسبرج، التزم بإقامة وطن قومي لليهود الروس، وضمان الحقوق القومية لليهود في بولونيا وفلسطين ورومانيا»[7].

وفي بداية القرن العشرين، تركت أحداث الشرق الأقصى: انتصار اليابان على روسيا القيصرية (1904 ـ 1905) أملاً بإمكانية بعث عظمة

الإمبراطورية العثمانية، إذ تغلبت دولة آسيوية ناهضة على روسيا كرمز لإمكانية هزيمة الدول الأوربية الاستعمارية، دون تخليها عن القيم الروحية والفكرية الشرقية، فقد مجّدت اليابان «لانتصارها على روسيا في شعر: محمد طاهر السماوي، ومعروف الرصافي، وأمين ناصر الدين، وأحمد شوقي، وحافظ إبراهيم، واعتبر هذا الانتصار لدى العديد من القوميين العرب انتصاراً لجميع شعوب آسيا. . . وأعرب سلامة موسى عن السرور بهزائم روسيا التي تنتمي لأوربا مثل إنجلترا، بينما رمزت اليابان إلى يقظة الشرق»[8]. وترجمت أعمال أدبية لليون تولستوي ومكسيم جوركي انعكاساً لثورة 1905.

وهكذا نرى أن روسيا القيصرية منذ عهد بطرس الأكبر وكاترين الثانية سعت للمياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط ملتقى الطرق العالمية، فقد ثبتت أقدامها على سواحل البحر الأسود من جهاته الثلاث خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ثم اتجهت جنوباً لتعزيز نفوذها في الشرق العربي، للحد من النفوذ الفرنسي والإنجليزي فيهما.

كما انصب اهتمام روسيا القيصرية على المناطق المجاورة لها مباشرة، كتركيا، وإيران، وأفغانستان، بحكم استراتيجية التوسع الخاصة بها، وبحكم ضعف أسطولها البحري بالنسبة إلى الأسطول البريطاني، والأساطيل الأوربية الأخرى، وكان «لروسيا مشروع لمد سكة حديد من سان بطرسبرغ إلى الخليج العربي»[9]. إلا أنها ركزت على تأمين منفذ حر لسفنها إلى البحر الأبيض المتوسط، عبر السيطرة على المضايق، كأهم

توجه في السياسة الخارجية للحكومة الروسية، ولكن خصومها أحبطوا محاولاتها تلك.

هدفت روسيا من اشتراكها في الحرب العالمية الأولى إلى تعزيز مواقعها في البلقان، وتوسيع حدودها الغربية، ولكن الأهم كان الاستيلاء على القسطنطينية والمضايق، ففي وثائق المعاهدات السرية التي نشرتها الحكومة الثورية الروسية عام 1917 مطالب روسية بضم القسطنطينية ومضايق البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة، أي الجزء الآسيوي من شواطئ البحر الأسود، بالإضافة إلى أجزاء من أرمينيا وشمال إيران وكردستان، ومناطق نفوذ في الجزيرة العربية، فقد كان لها قنصل في الحجاز منذ عام 1879[10].

وبناء على هذه الأطماع، لا يمكن التكهن بالحدود الجنوبية التي كانت سترضي روسيا، لو لم تنسحب من الحرب مهزومة وممزقة، لتغرق في حرب أهلية وحروب تدخل وحصار غربي طويل بعد قيام الثورة.

وهكذا انتهت هذه المرحلة، دون أن يكون لروسيا أي دور في تحرير الشعوب العربية، بينما كان لها دور مهم في تحرير شعوب البلقان القريبة منها جغرافياً وإثنياً، بل على العكس من ذلك فقد وقفت مع جميع الدول الكبرى الأوربية ضد جيش محمد علي الذي حاول توحيد المشرق العربي، ويكمن السبب الأساسي في ذلك، خوفها من نشوء دولة قوية على حدودها الجنوبية، فلم تختلف بذلك عن أي دولة كبرى، تقدم المساعدة للشعوب الصغيرة لتتحرر من ربقة استعمار دولة أخرى، لتوقعها في دائرة نفوذها هي، وهذا ما حدث للمشرق العربي حين تحالف مع بريطانيا، أثناء محاولته الاستقلال عن الدولة العثمانية.

البلاشفة يصدرون المبادئ الثورية

أتت ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917 بعد قرن كامل من المحاولات لأجيال متعاقبة من النخب الثورية، التي فشلت في إحداث تغيير ثوري مبكر، وجاء الحل أخيراً في نهاية القرن التاسع عشر، حين بدأت خطوات التصنيع الأولى، التي أبرزت طبقة عاملة فاعلة في حياة البلاد، بإضراباتها الاقتصادية والسياسية الواسعة، والتي رفدت نضال الفلاحين ضد الإقطاع، ونضال المثقفين من أجل الديمقراطية، ونجحت الثورة بفضل تضافر عدة عوامل منها: الهزائم العسكرية على الجبهة مع الألمان، وفرار الجنود، والمجاعات، ونهوض الفلاحين بمحاولة الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانت محتكرة من عدد قليل من ملاك الأراضي، والنشاط السياسي الكثيف الذي لم تستطع الأجهزة الأمنية السيطرة عليه، وأخيراً فشل الحكومة المؤقتة التي تعاونت مع بقايا الحكم القيصري المنهار، والتي لم تستطع وقف الحرب، ولم توزع الأرض، فسقطت بالثورة التي نفذها تحالف الفلاحين مع العمال والجنود والمثقفين، وتبنى البلاشفة هذه الثورة وشكلوا أول حكومة ثورية، ترأسها فلاديمير لينين بين عامي 1917 و1924، وكانت مراسيمها الأولى: مرسوم السلم، ومرسوم الأرض، وإعلان حقوق شعوب روسيا[11].

ولم تقلب الثورة الأوضاع الداخلية فقط بل غيرت أيضاً أسس السياسة الخارجية القديمة. فقد وجه البلاشفة نداء في تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 إلى جميع العمال المسلمين في روسيا والشرق لتأييد ثورتهم، كما ألغت الدبلوماسية السرية، وجميع المعاهدات والاتفاقات، التي عقدت بين

روسيا القيصرية وحلفائها، ونشرت اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي قسمت بلاد الشام بين إنجلترا وفرنسا، والتي أظهرت كذب الوعود الإنجليزية لحلفائهم العرب، ووصلت إلى العرب بعد أن نقلها ونشرها الأتراك في صحيفة " **المستقبل** " ، وكان الاعتقاد السائد لدى العرب أن الإنجليز والحلفاء يسعون لاستقلال العرب، فكذبت النصوص هذا الوهم، وأظهرت أن فرنسا وإنجلترا تسعيان للحلول محل تركيا، ولكن نشر المعاهدات السرية لم يمنع الشريف حسين والقيادات العربية من الاستمرار في انتفاضتهم ضد الأتراك، ولم يدفعهم إلى تبني سياسة أخرى، تجاه هؤلاء الحلفاء.

كان نشر المعاهدات دعاية سياسية شبه وحيدة تجاه الشرق، خلال السنوات الثلاث الأولى للحكم البلشفي، فقد دخلت روسيا في أتون حرب أهلية مدمرة، ترافقت مع تدخلات خارجية عسكرية وسياسية من الدول الأوربية، التي دعمت الأطراف المعارضة للثورة. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، بدأت تظهر معالم سياسة خارجية تعمل وفق المبادئ الماركسية التي طورها لينين، فقد انطلق زعيم الثورة الروسية في تخطيط سياسة الدولة الجديدة، من المبدأ الماركسي: «إن شعباً يظلم شعوباً أخرى لا يمكن أن يكون حراً»[12]، وأيد المساواة التامة بين الأمم كبيرها وصغيرها، ورفع شعار حق الأمم في تقرير مصيرها، وحقها بحرية الانفصال، واعتبر أن «ازدهار روسيا الاقتصادي وتطورها السريع، يتطلبان تخليص البلاد من طغيان الروس على الشعوب الأخرى»[13].

وقسم لينين العالم إلى ثلاث مجموعات: بلدان رأسمالية صناعية متقدمة، الدور الثوري فيها للعمال؛ وبلدان روسيا وأوربا الشرقية، الدور

الثوري فيها للعمال بالتحالف مع الفلاحين؛ وبلدان مستعمرة، مهمة الاشتراكيين فيها تقديم الدعم للعناصر الثورية في حركات التحرر الوطني مع التصدي لميل قياداتها البرجوازية للمساومة مع الإمبرياليين. كما نظّر لينين إلى أن مرحلة التطور الرأسمالي ليست محتومة بالنسبة إلى أقوام البلاد المتأخرة، إذ يمكنها الانتقال للاشتراكية بمساعدة العمال في البلاد المتقدمة.

كان أمل البلاشفة أن ثورات أخرى في أوربا الغربية المتقدمة ستقدم الدعم السياسي والاقتصادي والتقني لهم، لكن فشل هذه الثورات، والعزلة التي فرضت عليهم من الدول الغربية، جعلت الاتجاه شرقاً حلاً وحيداً، واعتبار شعوب الشرق حليفاً ممكناً. ودعا لينين إلى تحالف عالمي يضم روسيا وعمال البلدان الأوربية والشعوب المضطهدة في المستعمرات، وقال «إن سياستنا حيال الشرق الأدنى هي بالنسبة لنا مسألة مصلحة روسيا، وجملة كاملة من الدول المتحدة معها، مسألة مصلحتنا الحيوية، المباشرة، الفعلية، ولا أكثر»[14]، آملاً في تحويل عالم المستعمرات إلى جبهة ثانية للنضال ضد الرأسمالية.

النظرية في التطبيق:

أما في الواقع العملي فلم يعط حق تقرير المصير إلى أي من قوميات الإمبراطورية الروسية ما عدا فنلندا، بينما تدخل الجيش الأحمر في كل المناطق الأخرى لتنصيب حكومات مؤيدة له، وأنشأ اتحاد جمهوريات فدرالي يحفظ دستوره حق الانفصال، لكن لم يجرؤ أحد على استخدامه طوال العهد السوفيتي.

كما لم تتخط حكومة الثورة سياسة التعايش السلمي تجاه الغرب، ولم يتعد توجهها للشرق التحريض السياسي والتأييد المعنوي، فقد شجب لينين الأساليب الهمجية التي كان المستعمرون يلجؤون إليها، كالعمليات الحربية التي شنها المستعمرون الإيطاليون ضد الثوار العرب في ليبيا، واعتبرها مجزرة بشرية، وتقتيلاً للعرب.

وعندما قامت الثورة الوطنية في مصر عام 1919 ضد الاستعمار البريطاني، بعث لينين إلى سعد زغلول، بتأييد الاتحاد السوفيتي لكفاح الشعب المصري، وعرض تقديم المساعدة، لكن التركيبة الاجتماعية لقيادة الثورة المصرية تسببت في رفض المساعدة[15]؛ لأنها توجست شراً من "الخطر الأحمر" الذي ضخمته الدعاية البريطانية.

بينما اعتبر بعض المعلقين السوفييت سعد زغلول خائناً، على أساس أنه صديق رئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد، وبعد وفاته 1927 وصف بأنه كان عظيماً مثل أتاتورك، أو غاندي، ووصف حزب الوفد بأنه حزب جماهيري تدعمه الأنتلجنسيا[16].

وعقد البلاشفة مؤتمر شعوب الشرق الشهير في مدينة باكو عام 1920، الذي شارك فيه مندوبون عن تركيا والعراق وإيران والسعودية وسوريا وفلسطين، ولكنهم لم يمثلوا سوى أنفسهم أو مجموعات ضئيلة، وبقي هذا المؤتمر عملاً دعائياً لا أكثر.

ثم أنشأ البلاشفة الأممية الثالثة - الكومنترن - بوصفها تجمعاً للأحزاب الشيوعية في العالم، ولعب الاتحاد السوفيتي دور القوة القائدة الرئيسة في

الكومنترن، الذي أصدر نداء إلى شعوب آسيا وأفريقيا لشن نضال نشيط ضد الإمبريالية، وأيد ثورة المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي، واعتبرها زخماً جديداً للثورة العالمية، ولكنه شكك في نجاحها دون التعاون مع الطبقة العاملة العالمية، ونظمت مظاهرات في موسكو دعماً للشعب المغربي في نضاله من أجل الاستقلال.

ووجه نداء لتحرير الجزائر وتونس، شجبه فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر، ووصفه بأنه عمل تخريبي يستهدف رسالة فرنسا التمدينية في شمال أفريقيا، كما اهتم الاتحاد السوفيتي ببعض الدعاية للثورة السورية الكبرى عام 1925 و«أرسل مبلغاً من المال مساعدة للثورة السورية، لكنه لم يصل»[17].

وجاء في نداء للأممية الشيوعية في أيار/ مايو 1924: لتسقط الإمبريالية الفرنسية، دافعوا عن الشعب السوري، ودعا البروليتاريا الفرنسية للوقوف إلى جانب السوريين المناضلين في سبيل حريتهم واستقلالهم، وأنه لابد للتخلص من الإمبريالية من جبهة موحدة للعمال الفرنسيين والفلاحين السوريين[18].

أيد الاتحاد السوفيتي اليمن في صراعها مع بريطانيا، وعقد معاهدة صداقة معها في عام 1928، واعتبر الإمام يحيى المحرر الأعظم للبلاد العربية، وقدّر أهمية الملك ابن سعود، الذي لم يؤيد الوحدة الإسلامية، واعتبر قائداً لحركة استقلالية، ثم صار الموقف منه بارداً، عندما عقد تسوية مع بريطانيا، كما اعتبر الهاشميون في الأردن والعراق، ممثلين لأصحاب الأراضي نصف الإقطاعيين، وللفئات العليا من الطبقة الوسطى.

وكانت فكرتا الوحدة الإسلامية والطورانية تثيران المخاوف لدى السوفييت، نظراً لأنهما قد تجران لانفصال المناطق الإسلامية من الاتحاد السوفيتي، وظهرت بعض الآراء رأت فيها نضالاً وطنياً، أما الوحدة العربية فحظيت باهتمام الكومنترن لأنها أقل خطراً، فهي لا تمس مصالحه مباشرة، ورفضها البعض باعتبارها دسيسة إنجليزية، إلا أن الكومنترن دعا إلى «عقد مؤتمر عربي عام من أجل الوحدة العربية الثورية، وتوحيد الكفاح العربي»[19]، لكنه لم يعقد.

وأنشئت منذ أوائل العشرينات جمعية اتحاد المستشرقين وجامعة كادحي الشرق التي أصدرت عام 1927 مجلة "**الشرق الثوري**".

اعتبر لينين «الصهيونية في جوهرها خاطئة ورجعية بصورة مطلقة، وإن فكرة القومية اليهودية ذات صفة رجعية ضارة لا بالنسبة لمعتنقيها فحسب، بل وكذلك للذين يحاولون خلق انسجام بينها وبين الأفكار الاشتراكية»[20]، وعرض على اليهود مناصب حكومية، لتشجيعهم على عدم الهجرة إلى فلسطين، على أمل أن يساهموا في بناء روسيا الجديدة.

ورأى البلاشفة أن تخصيص فلسطين للمستوطنين اليهود خطوة لصالح الإمبريالية، واستنكروا التعاون البريطاني ـ الصهيوني، وكانوا معادين لفكرة قيام دولة يهودية في فلسطين، إلا أنهم لم يظهروا اهتماماً شديداً بالعرب، وتوقعوا أن الثورة القادمة في فلسطين ستكون بقيادة العمال اليهود والفلاحين العرب ضد البرجوازية اليهودية وملاك الأراضي العرب، وكانت الآراء السوفيتية بصدد فلسطين متصلة بالسياسة السوفيتية حيال اليهود الروس، فوصفت الهجرة لفلسطين بأنها هروب من ميدان

صراع الطبقات، وأن حل مشكلة اليهود لا يكون إلا بتمثلهم في مجتمعاتهم. وهكذا حكمت السياسة الخارجية السوفيتية أيام لينين، محاولة التوفيق بين الالتزام بالناحية المبدئية النظرية من جهة، وبين المصلحة القومية من الجهة الأخرى، فالدعوة للتحالف مع حركات التحرر الوطني للشعوب المضطهدة في آسيا وأفريقيا كانت لغاية تشكيل جبهة واسعة ضد الغرب الاستعماري، الذي يحاصر الدولة السوفيتية الثورية الجديدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وبما أن الاتحاد السوفيتي كان يمر بمرحلة تكوينية، لذلك لم يكن هناك إلا القليل الذي يمكن عمله.

وجرى التركيز الأساسي ثانية - كما في العهد القيصري - على دول الجوار، فاقتصرت المواقف من التطورات العربية على تصريحات، ونداءات، وتحليلات دلت أحياناً على جهل بالأوضاع الحقيقية، أو تميزت بخلافات حادة بين المسؤولين عن شؤون الشرق، بين المهتمين بالصراع الطبقي، وبين المهتمين بالكفاح الوطني التحرري. أما العلاقة التي أقيمت مع بعض الأحزاب الشيوعية الحديثة التكوين، والقليلة الخبرة، والعديمة التأثير، فلم يكن للاعتماد عليها إلا فاعلية محدودة، مقارنة بالطائفة الأرثوذكسية التي اعتمدت عليها القيصرية.

ومن الجهة المقابلة، لم تجرؤ الأنظمة العربية التابعة للاحتلال الغربي، ولا حركات التحرر الوطني العربية، على التعاون مع الثورة الروسية الموصومة بالإلحاد، وبقيت محاولة المطابقة بين المبادئ النظرية، والمصلحة الوطنية، سائدة حتى مجيء ستالين، الذي غلّب الموقف البراجماتي، بعد انحسار المد الثوري، ورسوخ الدولة.

المرحلة الستالينية: سياسة خارجية متأرجحة

حين كان البلاشفة يأملون في اندلاع الثورات في الغرب الأوربي، جعلوا الكومنترن الأصل في سياستهم الخارجية، والدبلوماسية الفرع، إلى أن تسلم ستالين السلطة في عام 1924، وقاد عملية الانتقال من الإدارة الثورية إلى الإدارة البيروقراطية، التي تجمع في يدها بالإضافة إلى السلطة السياسية، امتلاك جميع مناحي الحياة الاقتصادية وإدارتها، وحوّل الكومنترن إلى فرع من الجهاز البيروقراطي.

وعندما انعطف بشكل مفاجئ إلى سياسة التجميع الزراعي، بإجبار ملايين الفلاحين على التوجه إلى معسكرات العمل الإجباري، أو إلى المدن حيث بدأت عملية تصنيع واسعة، قام الكومنترن في مؤتمره السادس عام 1928 بالتشدد، ورفع شعار طبقة ضد طبقة على المستوى العالمي، وشن حملة ضد الأحزاب الاشتراكية في الغرب، واعتبرها العدو الأول للشيوعية، مما ساعد على صعود الفاشية الهتلرية، على أنقاض الاشتراكيين والشيوعيين في ألمانيا. أما بالنسبة إلى حركات التحرر الوطني في الشرق، فقد رفع شعار عزل البرجوازية الوطنية عن الشعب، بوصفها منحازة للاستعمار.

تقلبات السياسة الستالينية

هدفت سياسة الكومنترن المتشددة هذه، إلى حشد تأييد دعائي للاتجاه المتشدد في السلطة السوفيتية، بينما قامت السياسة السوفيتية الخارجية، على المحافظة على الأمر الواقع قومياً ودولياً، وإيجاد صيغة تعايش ثابت

بين روسيا والقوى الرأسمالية الكبرى، بفك الارتباط مع النضالات الطبقية، بل حتى بمحاولة تجميدها.

وأدت هذه السياسة إلى عزلة الأحزاب الشيوعية الآتية من الخارج، التي كانت قد نشأت في الشرق نتيجة نشاط موفدي الكومنترن، بالتعاون مع بعض العناصر المحلية المثقفة المتصلة بالفكر الأوربي، رغم طرحها لشعارات متشددة مثل اعتبار الوحدة العربية مقترنة بالنضال ضد الاستعمار، وأن الاتحاد العربي لن يتم على يد ابن سعود أو أي ملك عربي آخر، بل نتيجة كفاح جماهيري.

وحين انضم الاتحاد السوفيتي إلى عصبة الأمم عام 1934 بعد خروج ألمانيا واليابان منها، تحفظ على المادة (22) من ميثاقها، التي تمنح حق الانتداب لإدارة أراضي الغير، ورفض إرسال مندوبيه إلى لجنة الانتداب الدائمة[21].

وفي عام 1935 وبعد صعود الخطر النازي الذي أخذ يهدد الدولة السوفيتية، أنهى المؤتمر السابع للكومنترن نهج التصلب، ودعا لسياسة جبهات شعبية في الغرب، ضد الفاشية، وانتقد السياسة السابقة، ووصفها بأنها أهملت دور البرجوازية الوطنية في الشرق.

ونسبت الأخطاء المرتكبة لخبراء الكومنترن، وللأحزاب الشيوعية، فجرموا بوصفهم منحرفين وذهب معظمهم ضمن التصفيات الكبرى التي نفذها ستالين ضد معارضيه، والتي أخذت في طريقها الملايين[22] ومنهم: "يعقوب تيبر" وهو شامي، من المجادلين في شؤون الشرق الأوسط،

أرسل لفلسطين، ثم لسوريا، وعاد لموسكو عام 1927، وصفّي عام 1938 بعد اتهامه بالصهيونية، رغم أنه كان من أعنف مناهضيها، و "أفيجدور" الخبير في الشؤون المصرية، مات في السجن عام 1938، و "ناحوم نحشنسكي" خبير في شؤون مصر، طرد من الحزب عام 1936، ومات وهو في طريقه إلى معسكر العمل، و "أبو سيام" تزعم الحزب الشيوعي الفلسطيني بين عامي 1924 و1929، وصفّي في أحد سجون موسكو عام 1941.

أقر المؤتمر السابع إقامة جبهات تحرر وطنية مع البرجوازية، وصلات تنسيق وتعاون بين الأحزاب الشيوعية العربية، ولكنه «لم يقر تكوين منظمة حزبية عربية عامة موحدة، وعارض الطرح غير الناضج لشعار تأسيس جمهورية عربية موحدة»[23].

وعادت سياسة الكومنترن الجديدة في المنطقة العربية، بعد اقتناع السوفييت بخطر الفاشية، للنظر برضى إلى حزب الوفد، لأنه يؤيد الديمقراطيات في صراعها مع الفاشية، وكان من مصلحة مصر إقامة علاقات مع الاتحاد السوفيتي لتصدير القطن إليه، لكن الخوف الوهمي من نشر الشيوعية بالإضافة إلى ضغط بريطانيا منعا ذلك.

ورفض السوفييت ثورة عام 1936 الفلسطينية، بحجة خطر وقوعها تحت تأثير نفوذ الفاشية، وكان الموقف من الحاج أمين الحسيني، عبارة عن تأييد مشروط، ثم تبين لهم أن العملاء الفاشيست يقومون بتحويل النضال العربي في سبيل الحرية، إلى صراع عرقي ضد الشعب اليهودي، مشبع بالكراهية للأجنبي، فصار الحاج أمين عميلاً مأجوراً للفاشيست، ثم عاد واعتبر برأيهم زعيماً وطنياً بعد الحرب.

وتوقف كل نشاط شيوعي معارض للاستعمار الفرنسي في سوريا ولبنان، أثناء حكم الجبهة الشعبية في فرنسا التي اشترك فيها الشيوعيون، فقد «أيد الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني/ يناير 1937 في عصبة الأمم، نزع سيادة سوريا عن لواء اسكندرون»[24] تمهيداً لضمه إلى تركيا، واعترف الحزب الشيوعي السوري بحق فرنسا في اكتساب صداقة تركيا من أجل صيانة السلم، ودعا إلى الإخاء العربي-التركي، وبذلك ضحي بلواء اسكندرون باسم مقتضيات الكفاح ضد الفاشية.

واسترعى العراق انتباه الاتحاد السوفيتي لأول مرة عام 1936 إثر انقلاب بكر صدقي، واعتبر الحكومة المنبثقة عنه - التي استمرت تسعة أشهر - تقدمية، بعد أن أقامت جبهة وطنية اشتركت فيها قوى يسارية، وجرى الحديث عن «حركة عراقية يترأسها الجيش الوطني، وتدعمها الجماهير الغفيرة»[25].

وأيد حزب الدستور الجديد في تونس الذي يعمل للاستقلال، ونصح الشيوعيين الفرنسيين باتباع خط حازم لتعريب الحركة الشيوعية في الجزائر وتونس، وتأييد منظمة نجمة شمال أفريقيا الوطنية الثورية، وتوحيد الشعب حول شعاراتها. أما في الجزائر فقد تخلى الحزب الشيوعي الجزائري بتوجيه من الكومنترن عن شعار الاستقلال إلى شعار إقامة جزائر متحدة مع فرنسا الحرة، واتهم منظمة نجمة أفريقيا الشمالية التي تدعو للاستقلال، بأنها متواطئة مع الفاشست، وأيد منح الجنسية الفرنسية لعدد من مسلمي الجزائر[26].

كانت أول زيارة لوزير خارجية عربي إلى موسكو، زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز في عام 1932 بعد الاعتراف بالملك سعود، وسحب الاعتراف السابق بالشريف حسين. وتطورت العلاقات فعقدت صفقة كيروسين وبنزين روسي بأسعار مخفضة، وأرسلت هدايا لابن سعود، ووظف طيارون روس لقيادة الطائرات السعودية[27]، واعتبر ابن سعود بسمارك العرب، لمناوءته الإنجليز، ولم يهاجَم مثل حكام الأردن والعراق، بعد انتقاله إلى دائرة النفوذ الأمريكي، مع اتساع أعمال البترول، وإنشاء قاعدة الظهران الجوية. وربما يكمن السبب في ذلك الخشية من تفسير الهجوم عليه بأنه هجوم على الإسلام، بصفته حافظ الأماكن المقدسة.

انتهت مرحلة المهادنة مع بريطانيا وفرنسا والبرجوازية الوطنية في دول الشرق في آب/ أغسطس 1939 عندما عقدت معاهدة عدم الاعتداء السوفيتية ـ الألمانية، المعروفة باتفاقية مولوتوف ـ ريبنتروب، وفيها التزمت كل دولة الحياد تجاه الأخرى في حال اشتراكها بحرب ما، وألحق بها بروتوكول سري تم بموجبه اقتسام بولونيا بينهما، واعتبار فنلندا ودول البلطيق الثلاث مناطق نفوذ روسية. وبذا ظهر ستالين بمظهر محصل للملكيات القيصرية القديمة في شرق أوربا.

أما في المشرق فقد تحولت السياسة السوفيتية، إلى مهادنة الفاشية باسم مكافحة الاستعمار، وتحولت بريطانيا وفرنسا إلى أعداء ومستعمرين، من جديد، تعارضان السلام وتفضلان مواصلة الحرب، بينما ألمانيا هي التي تكافح لإنهائها.

وقلبت الاتفاقية السياسة السوفيتية مئة وثمانين درجة، وتجلى ذلك مثلاً في مصر، حيث انقلبت من معاداة حزب الوفد، إلى تأييده (مؤتمر الكومنترن السابع) ثم معاداته مجدداً (بعد عقد المعاهدة مع ألمانيا) لأنه خفف المقاومة ضد بريطانيا، ثم انتقاده لمحاولته إبقاء مصر بعيدة عن الحرب ضد دول المحور، بعد اجتياح ألمانيا الأراضي السوفيتية[28].

وفي نيسان/ إبريل 1941 وقع انقلاب رشيد عالي الكيلاني في العراق، وكان السوفييت أول دولة اعترفت دبلوماسياً بحكومته، وشجبت المحاولات البريطانية لقلبها نظراً لأن الاتفاق الروسي ـ الألماني كان ومازال قائماً. ولكن بعد أسابيع، أي في 22 حزيران/ يونيو، وبعد الهجوم الألماني على الأراضي السوفيتية، أصبح الكيلاني مأجوراً فاشياً، ثم وصف العراق بأنه سجن كبير يقوده ممثلو الإقطاع وذلك حتى انقلاب تموز/ يوليو 1958.

هكذا تمت العودة لمحالفة الاستعمار الغربي باسم مكافحة الفاشية، خلال الفترة 1941 ـ 1945، وكانت المنطقة العربية بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي ساحة حرب ثانوية لا أكثر، إذ جرى التركيز أولاً على أوربا ثم الشرق الأقصى في معركة الحياة أو الموت مع الفاشية، وحينما كان الغرب حليفاً للاتحاد السوفيتي، دفع الدول العربية (مصر، سوريا، لبنان) للاعتراف به، وتبادل التمثيل الدبلوماسي معه. بالمقابل حل ستالين الكومنترن إرضاء لحلفائه الغربيين، أما الموقف الشعبي العربي فقد تحول لصالحه بعد انتصارات الجيش الأحمر في عام 1943، فالدولة التي أثبتت أنها أقوى من ألمانيا جديرة بالاحترام.

السياسة السوفيتية إثر الحرب العالمية الثانية

بعد خروج الاتحاد السوفيتي منتصراً في الحرب، توسع نفوذه العالمي؛ إذ نال حصة من الاقتسام الجديد للعالم في مؤتمرات طهران ويالطا وبوتسدام، خاصة في أوربا الشرقية، وبدأ يتصرف بوصفه دولة عظمى، خارجاً من انطوائه الدفاعي، بعد أن أصبح القوة العسكرية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ليلعب دوراً إيجابياً في العالم كله، وقد بلغ عدد الدول التي تقيم معه علاقات دبلوماسية 52 دولة، بعد أن كانت 26 دولة فقط قبل الحرب. وبلغ التعاطف مع السوفييت ذروته في حزيران/ يونيو 1944، حين اعترف باستقلال سوريا ولبنان، وأيد في الأمم المتحدة مشروع استقلال البلدين، وسحب القوات الفرنسية والبريطانية منهما في عام 1946، وأيد استقلال ليبيا والمغرب وتونس، وجلاء القوات البريطانية عن وادي النيل دون شروط، وذلك أثناء بحث طلب مصر في مجلس الأمن (آب/ أغسطس 1947)، ولم يؤيد القرار سوى ثلاث دول: سوريا وبولندا والاتحاد السوفيتي، الذي تحفظ على قضية إلحاق السودان بمصر، بدعوى التعرف على ما يريده الشعب السوداني، وعارضته في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والدول الدائرة في فلكها، وفي عام 1948 استنكر الاتحاد السوفيتي خطة قوى الاحتلال البريطانية والأمريكية والفرنسية لتجزئة ليبيا إلى ثلاث دول وطرح في الأمم المتحدة مشروع قرار لمنحها الاستقلال.

ففي أواخر الأربعينيات كانت السياسة السوفيتية في الشرق العربي تسعى لإزالة بريطانيا من المنطقة وإثارة المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لمنعها من الحلول محلها، وكانت أهدافه: إثارة الصعاب في

وجه الغرب بالمنطقة، للحيلولة دون تطويقه بالأحلاف العسكرية، ولرفع سمعته لدى شعوب المنطقة كمحارب للاستعمار.

كانت الحرب الباردة قد بدأت لتوها، وأخذ الاتحاد السوفيتي يعاني عملية تطويق جديدة، أكثر صعوبة من سابقاتها، إذ انهار الحلف الذي جمعه مع الغرب ضد دول المحور أثناء الحرب، وانقسم العالم مجدداً إلى معسكرين جديدين: شرقي بقيادته، وغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه لم ير إمكانية نشوء كتلة ثالثة من الدول المتحررة حديثاً، التي رأت في موقف الحياد بين المعسكرين، ما يناسب مصالحها، ويعطيها دوراً على المستوى العالمي، فواجهها بما يشبه سياسات العهد الثالث (1929 - 1935) المتشددة، فالبرجوازية المحلية في تلك الدول عاجزة عن قيادة الحركة الوطنية، التي لن تحقق انتصاراً إلا بقيادة شيوعية، والاستقلالات التي جرت بعد عام 1945 زائفة وغير حقيقية، وغاندي ونهرو وسوكارنو مأجورون، ومن أتباع المعسكر المعادي، لأنهم لم ينضموا للمعسكر الاشتراكي[29].

هذا الموقف السلبي لستالين من حركات التحرر الوطني وقادتها، حرمه الاستفادة من فرص ضعف بريطانيا وفرنسا بعد الحرب، وهكذا لم تتوافر للاتحاد السوفيتي الفرصة في هذه المرحلة للتعاون مع الأنظمة العربية التي تقودها البرجوازية الوطنية، حتى في حالة عدائها للغرب، لخشيتها من خطر شيوعي متوقع.

وكان الاتحاد السوفيتي قد تحفظ على تأسيس جامعة الدول العربية لارتباطها بالمصالح الغربية، واعتبرها عميلة لبريطانيا، وجبهة رجعية،

وأداة لمحاربة حركة التحرر الوطني في الشرق الأوسط، وأنها قامت بدور مشين في إشعال حرب فلسطين، استناداً لتفسير ستالين الاقتصادي لنشوء الأمم، فالأمة العربية في طور التكوين، طالما أن رأسماليتها ناشئة. ولهذا لم تنل التأييد من الاتحاد السوفيتي إلا بعد عام 1955.

واتخذ الاتحاد السوفيتي مواقف متباينة من الأنظمة الانقلابية، فاتهم حسني الزعيم (قائد أول انقلاب في سوريا) بأنه ديكتاتور عسكري يمثل الاستعمارين الأمريكي والفرنسي، ويضطهد القوى الشعبية، وسامي الحناوي (الذي أطاح بالزعيم) بأنه عميل بريطاني، أما أديب الشيشكلي (صاحب الانقلاب الثاني) فلم يوصف بالديكتاتورية إلا بعد خلعه، وأشاد بحزبي الوطني والبعث لعدائهما للاستعمار، وأدان حزب الشعب لأنه مرتبط بالبرجوازية والرأس مال الاحتكاري، ويفتقر إلى الوطنية[30].

وتأرجح موقف الاتحاد السوفيتي من ثورة تموز/ يوليو المصرية 1952، بين التحفظ الحذر والعداوة المريرة، وكانت الصحف السوفيتية قد عزت الثورة إلى المنافسة الأمريكية ـ البريطانية للسيطرة على مصر، وكانت قيادة الثورة قد عينت علي ماهر المعروف بتقبل الدوائر الأمريكية له، رئيساً للوزارة، فاتهم الاتحاد السوفيتي مصر بأنها قفزت للعربة الأمريكية، وانحاز للوفد ولمحمد نجيب، ضد حكومة الثورة، وأبدى عطفاً على الإخوان المسلمين، ثم أعاد النظر في هذه السياسة بعد موت ستالين، وبعد بروز دور مصر الحازم في مناهضتها للأحلاف الغربية أواخر عام 1954، فاعتبرت أنها تواجه الاستعمار البريطاني في مصر والسودان، وأنها توزع الأراضي على الفلاحين، وتصادر أموال الاستغلاليين، واستقبل أول وفد

مصري لموسكو بعد الثورة المصرية، في آذار/ مارس 1954، الذي عقد اتفاقية للتبادل التجاري.

الموقف من قيام إسرائيل

خسر الاتحاد السوفيتي الكثير من احترامه في الأوساط الشعبية العربية نتيجة لمواقفه من المسألة الفلسطينية، بعد أن شطب قائمة طويلة من المواقف البلشفية، التي كانت تعتبر الصهيونية حركة رجعية، وكان ستالين قد أنشأ منذ عام 1928 منطقة بيرا بدزان في الشرق الأقصى الروسي لتجميع اليهود فيها ضمن حكم ذاتي، وإبعادهم. كل ذلك انهار بعد الحرب؛ ففي مؤتمر يالطا (شباط/ فبراير 1945) وافق ستالين وروزفلت وتشرشل على تدعيم الوطن القومي لليهود في فلسطين، وعلى فتح أبوابها للهجرة اليهودية، وفي 14 أيار/ مايو 1947 أعلن جروميكو أن الاتحاد السوفيتي يعترف بحقوق كلا الشعبين، وأن حكومته تدعم إقامة دولة فدرالية عربية-يهودية، فإذا ثبت أن هذا غير قابل للتطبيق، فسوف تدعم إقامة دولتين مستقلتين: عربية ويهودية، ودافع أمام مجلس الأمن في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، عن تقسيم فلسطين، وعن حق اليهود فيها على أساس تاريخي وإنساني.

ودعم السوفييت المشروع الصهيوني عسكرياً، فقد وصلت أول شحنة أسلحة تشيكية لليهود في آذار/ مارس 1948، كما شجع ستالين دول أوربا الشرقية على السماح لليهود بالهجرة[31]، وعلى تدريبهم عسكرياً لمعارضة بريطانيا، ثم اعترف بدولة إسرائيل فور قيامها، وقدم السفير السوفيتي

أوراقه في القدس في آب/ أغسطس 1948 ، وكان بذلك أول دبلوماسي لدولة عظمى وصل إسرائيل .

ووقف الاتحاد السوفيتي مع الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما يتعلق بالحرب الفلسطينية ، فاعتبر الحرب العربية على إسرائيل عملاً عدوانياً ، ودعم حق الشعب اليهودي في إقامة دولته الخاصة[32] ، واتهم القوات العربية بأنها ضمت تنظيمات رجعية وشبه فاشية مثل الأخوان المسلمين والكتائب اللبنانية . . . وأن مع الوحدات ضباطاً ألماناً وأتراكاً نازيين[33] ، وطالب في اقتراح للأمم المتحدة بانسحاب المجموعات المسلحة التي غزت فلسطين ، ورفض مشروع برنادوت للتقسيم واقتراح تدويل القدس ، لأنهما يجحفان بحقوق اليهود[34] .

أظهر اليهود السوفييت ترحيباً صاخباً بجولدا مائير أول سفيرة إسرائيلية في موسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 1948 ، وارتفعت وتيرة نشاطاتهم ، فسارع ستالين إلى إغلاق جميع مؤسسات اليهود في الأشهر الأخيرة من العام 1948 ، وهكذا لم يستمر الود مع إسرائيل سوى بضعة أشهر بعد قيامها ، ثم بردت العلاقات معها إلى أن قطعت في شباط/ فبراير 1953 ، وكان السبب المباشر انفجار قنبلة قرب المفوضية السوفيتية في تل أبيب .

أما في قضية الهجرة ، فقد جاءت الكثرة الساحقة من المهاجرين اليهود إلى فلسطين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من روسيا ، وتضاءلت بعد ثورة تشرين الأول/ أكتوبر ، ثم زادت ، لتصل بين عامي 1919 و1923 إلى 15800 مهاجر ، وبين عامي 1924 و1931 إلى 15500

مهاجر، ثم عادت لتصبح حالات نادرة كحالات جمع شمل العائلات. أما العدد الذي يورده علوش فهو 300 ألف مهاجر من الدول الاشتراكية كلها بين عامي 1948 و1955 وهو ما لا يتضمن المهاجرين من الاتحاد السوفيتي إلى بولندا ومنها إلى إسرائيل[35].

لقد خسر الاتحاد السوفيتي السباق مع الغرب على طي إسرائيل تحت نفوذه، لكن علاقاته الاقتصادية معها استمرت طبيعية، من استيراد الحمضيات، وتصدير النفط.

أما أسباب موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لقيام دولة إسرائيل فهي:

1. لم يكن للاتحاد السوفيتي أية علاقة وثيقة مع الأنظمة العربية التي تعاطف معظمها مع بريطانيا بينما شن اليهود كفاحاً ضد الوجود البريطاني في فلسطين، واعتبر موقفه متفقاً مع مبدأ حق تقرير المصير للشعبين، وإنهاء الانتداب، وإخراج بريطانيا.

2. تأثره بما حدث لليهود من مذابح في الحرب ومواقف الأحزاب الشيوعية الأوربية، والرأي العام الأوربي، المتعاطفين مع اليهود.

3. انزعاجه من حركة القومية العربية التي تعاطفت مع الألمان أثناء الحرب، إضافة إلى أنه لم ير احتمالات موقف ثوري في بلدان المشرق العربي، وكان هذا خطأ محسوساً، فقد كان الشيوعيون في ذروة النشاط في سوريا ولبنان ومصر والعراق.

4. إمكانية القوى الاشتراكية في إسرائيل كبيرة، مما عزز الوهم في قيام دولة معادية للغرب، خاصة أن الاتجاه الاشتراكي فيها يعود في أصوله بالدرجة الأولى إلى روسيا وشرق أوربا.

نتائج حول العلاقات السوفيتية ـ العربية خلال عهد ستالين

لم يكن أحد يتوقع أن تتحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وبين الأنظمة العربية المعادية له من مواقعها السياسية والطبقية قبل منتصف الخمسينيات، فقد كانت إما واقعة تحت الاستعمار المباشر للدول الغربية، وإما تحت نفوذها، إلا أن حركات وطنية خارج السلطات بدأت تتلمس إمكانيات الاستفادة من علاقات أفضل مع الاتحاد السوفيتي لصالح القضايا العربية، وبدأت حركات استقلالية عربية أقوى من ذي قبل، تنظر إلى الاتحاد السوفيتي على أنه حليف محتمل، فلم يكن دولة استعمارية، ولم يزج بنفسه في شؤون الشرق الأوسط.

ففي كلمة لأحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة: «علينا أن نزيد صلاتنا الاقتصادية بروسيا - رغم موقفها من السودان - ولقد حان الوقت الذي نفرق بين الشيوعية كمبدأ وبين التعامل مع روسيا كدولة عظمى، لأنها نفسها تفرق بين الاثنين»[36]، وطالب بإبرام معاهدة صداقة مع السوفييت لحمل الإنجليز على الجلاء، وبالوقوف إلى جانبهم في أي حرب قادمة، لأن الحياد مستحيل طالما الإنجليز على أرضنا، وطالب أيضاً بإنشاء مصانع أسلحة وذخيرة بدعم من السوفييت أو تشيكوسلوفاكيا «مادامت إنجلترا وأمريكا ترفضان تزويدنا بالسلاح»[37].

وأصدر ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار في عام 1944 كراساً عن "البعث والحزب الشيوعي" قالا فيه: «لسنا ضد الاتحاد السوفيتي، ولا يجد العرب ضرورة في معاداة دولة كبيرة مثله، وهو الذي قام منذ نشوئه بإظهار العطف على الدول التي تناضل من أجل استقلالها، إن هدفنا هو إقامة علاقات صداقة معه بواسطة المعاهدات الرسمية بين الحكومات وليس بواسطة أداته الحزب الشيوعي المحلي»[38].

وصرح مصطفى السباعي - زعيم الإخوان المسلمين في سوريا - في آذار/ مارس 1950: «نعتزم التوجه إلى المعسكر الشرقي إذا لم ينصفنا الديمقراطيون، ونجيب أولئك الذين يقولون إن المعسكر الشرقي هو عدونا، متى كان المعسكر الغربي صديقاً لنا؟ إننا سنربط أنفسنا بروسيا ولو كانت الشيطان نفسه»[39].

كان تضامن الاتحاد السوفيتي مع حركات التحرر الوطني العربية لفظياً، دون إبداء مساعدة عملية، إذ لم يكن يستطيع فعل الكثير قبل الحرب، لضعفه، وعزلته، وعدم الاعتراف به دولياً، وعدم نضوج الأوضاع العربية، بالإضافة إلى وجود أولويات أخرى له في أوربا والشرق الأقصى، وتخبطه بين النهجين المتشدد، والمعتدل، بما يتلاءم مع أوضاعه الداخلية، ومع مصالحه الخارجية، وضعف الأحزاب الشيوعية المحلية، التي لم تكن لتستطيع أن تضع سياساتها بنفسها، فكانت تكيف مواقفها وبرامجها مع سياسة الدفاع عنه.

أسباب فشل تطور العلاقات السوفيتية ـ العربية، في المرحلة الأولى حتى منتصف الخمسينيات

1 . ارتباط الطبقات الحاكمة العربية بالغرب وتبعيتها له، وضعف استقلالها السياسي والاقتصادي، وعداؤها للشيوعية، وعدم تفريقها بين الاتحاد السوفيتي كدولة كبرى وبين الشيوعية المحلية، مما ساهم في منعه من ممارسة دور مهم في المنطقة العربية.

2 . كان المزاج المجتمعي العربي قومياً تقليدياً ومحافظاً، وبالتالي مناهضاً للشيوعية كعقيدة، كما كان غريباً ثقافياً عن الاتحاد السوفيتي، بعكس قربه ومعرفته بالثقافة الغربية وبلغاتها الأساسية.

3 . أولويات السياسة السوفيتية في العالم انصبت بالدرجة الأولى على أوربا والشرق الأقصى قبل الحرب، ثم إعادة البناء الداخلي، وتعزيز السلطات الخاضعة له في بلدان أوربا الشرقية بعد الحرب.

4 . دور التبشير الأيديولوجي السوفيتي الذي حجب أحياناً القدرة على ممارسة سياسات وعلاقات تخدم المصالح الحقيقية للجانبين، فأثناء مرحلة التشدد رفض المعسكر الحيادي واعتبره احتياطاً للاستعمار.

5 . تأرجح السياسة السوفيتية تجاه الشرق والعالم العربي بين المرونة والتشدد لأسباب تتعلق بتطور الصراعات الداخلية بالدرجة الأولى وعدم الاطلاع الكافي على الظروف والأوضاع الحقيقية للبلدان العربية.

6. عدم القدرة على نسج علاقات مع القوى الوطنية العربية خارج السلطة، والاعتماد فقط على أحزاب شيوعية محلية، تبنت التحليلات والمواقف السوفيتية حتى لو تناقضت مع المصالح الشعبية العربية، مما أساء للاتحاد السوفيتي من ناحية، وجعل هذه الأحزاب ضعيفة التأثير في مجتمعاتها من ناحية أخرى.

كانت دروس هذه المرحلة بسلبياتها وإيجابياتها، أساساً لتغييرات مهمة في السياسة السوفيتية التي قابلت الأنظمة العربية المستقلة حديثاً في منتصف الطريق، لبناء علاقات صداقة وتعاون وتحالف، تؤمن المصالح المشتركة للطرفين، طوال المرحلة منذ منتصف الخمسينيات وحتى آخر عقد الثمانينيات.

الإصلاحيون: تعاون وصداقة مع العرب

وصل المجتمع السوفيتي عشية موت ستالين إلى مرحلة متقدمة، باتت فيها الأساليب البيروقراطية القديمة غير مجدية في إدارة البلاد، مما دفع الحكام الجدد، بعد التخلص من الإرهاب الستاليني، إلى إجراء بعض الإصلاحات على المستوى الداخلي، تكرست في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي (1956)، الذي أكد في مجال السياسة الخارجية على سياسة التعايش السلمي، وعلى أن الحروب العالمية ليست محتومة، وأنه يجب السعي لتحويل الانفراج الدولي إلى سلم دائم، في ظل توازن الرعب النووي، وطرح شعار المباراة الاقتصادية مع المجتمعات الرأسمالية الغربية بدل الحروب، وأن هناك إمكانية للانتقال السلمي للاشتراكية.

أما على صعيد العالم الثالث فقد عمل خروتشوف على إسقاط النظرية الجدانوفية، التي تمثلت في الشعار (الستاليني): "من ليس معنا فهو ضدنا" إلى شعار جديد "من ليس ضدنا فهو معنا"، وبخاصة بعد مؤتمر باندونغ عام 1955 الذي مثل منعطفاً حاسماً في تطور بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان العربية؛ إذ بدأ الشعور بأن الاستقلال السياسي منقوص إن لم يستكمل باستقلال اقتصادي عبر تنمية وطنية، مما أدى للصدام مع قوى الإمبريالية العالمية التي أرادت إبقاء هذه الدول تحت هيمنتها اقتصادياً وسياسياً ودفعها للمشاركة في أحلافها إثر اندلاع الحرب الباردة. من هذه النقطة وجد الاتحاد السوفيتي فرصته المثلى، التي توافرت بعد تغير سياسته؛ إذ أصبح يقدر أهمية الحركة الوطنية، رغم قيادتها البورجوازية، التي مالت للحياد.

تطور العلاقات السياسية

بدأ الاندفاع السوفيتي باتجاه الشرق الأوسط منذ عام 1955، بصفقات الأسلحة التشيكية، إلى مصر وسوريا، وبدعم سياسي واسع لهذه الدول وللحركة الوطنية إجمالاً ضد سياسة الأحلاف الغربية - التي روّجت لها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية - ولتزويدها بالسلاح بعد امتناع الغرب عن ذلك، جاء الاندفاع هذا، ليس بمبادرة سوفيتية فقط، بل بمبادرة من مصر وسوريا لخدمة مصالحهما في الحصول على دعم الشرق لمواجهة الغرب، فلقد أيقظت خطط الغرب الدفاعية في الشرق العربي اهتمام السوفييت بالمنطقة، واستغل الروس أخطاء الغرب، الذي غدا غير مقبول، كحليف بسبب صعود جيل من العرب القوميين الراديكاليين بعد الحرب، الذين اتهموه بخلق إسرائيل، والاستمرار في مساعدتها،

واستمرار وجوده العسكري والسياسي في أجزاء عديدة من العالم العربي، ومساندته أنظمة رجعية، وأنه العقبة الرئيسة ضد استقلالهم ووحدتهم وإصلاح مجتمعهم، وأن حلفاً مع الغرب ضد السوفييت سيبعدهم عن معركتهم مع إسرائيل، فعندما ضغط عليهم الغرب للانضمام إلى حلف بغداد تراجعوا لموقف الحياد الذي شجبه الغرب، ورحب به السوفييت كوسيلة لإحباط الحصار الغربي، وإضعاف نفوذه في الشرق العربي.

فقد وقف الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن إلى جانب سوريا عام 1954 ضد إسرائيل في مسألة تجفيف بحيرة الحولة، كما أعلن مولوتوف وزير الخارجية السوفيتي دعم سوريا وحماية استقلالها في آذار/ مارس، إثر الحشود التركية على الحدود السورية كرد فعل على أنباء الحلف المصري-السوري-السعودي، ووصفت الانتخابات السورية خريف عام 1954 بأنها تمثل نقطة تحول، لنجاح أمين عام الحزب الشيوعي السوري فيها لأول مرة، وتحول عبدالناصر من عميل أمريكي إلى المدافع الشجاع عن الاستقلال والسلم، كما أيد الأردن في مسألة الاعتداء الإسرائيلي على نحالين، ووحدة مصر والسودان في عامي 1954-1955.

تم تبادل العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا عام 1955، ومع تونس والسودان عام 1956، ومع العراق عام 1958، ومع الصومال عام 1960، وعرض الروس عام 1955 إعادة العلاقات مع الملك سعود مقابل دعم مادي ومعنوي له ضد الإنجليز في الصراع على واحة البريمي، فضغطت الولايات المتحدة الأمريكية عليه، فلم يقبل المبادرة[40]. وخُفِّفت لهجة الدعاية ضد الإسلام بعد عام 1954، وأطلقت دعاوى جديدة حول الحرية الدينية

للمسلمين في الاتحاد السوفيتي، وحول حرية العبادة، واعتبار أن اضطهاد المسلمين فيه شائعات معادية، وسُمح لعدد محدود من الروس بالحج[41].

إلا أن ذروة الاندفاع السوفيتي في العالم العربي، جاء بعد تأييده تأميم قناة السويس، وإرساله مرشدين روس للقناة، وإنذاره إنجلترا وفرنسا وإسرائيل - أثناء حرب السويس - بسحب قواتهم من مصر وإلا سيضطر لاستخدام القوة لسحق المعتدين، وتهديده بتحويل حرب السويس إلى حرب عالمية ثالثة، ولمح إلى أن كيان إسرائيل قد أصبح موضع شك، بعد أن تبين أنها أداة للدوائر الإمبريالية، وصار متوقعاً أن يرسل قواتاً، إلا أنه هدد بإرسال متطوعين، ولا يمكن الجزم بأنه كان يعد لعمل عسكري جدي لصالح مصر، لكن ساد شعور في العالم العربي أن الإنذارات السوفيتية عملت أكثر من التحذيرات الأمريكية، على رد العدوان، واتهم الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الأمريكية بأنها ترمي إلى طرد البريطانيين، للحلول مكانهم، وهذا ما حاولته الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل بطرح مبدأ أيزنهاور عام 1957، لملء الفراغ في الشرق العربي، ولحماية المنطقة من تهديد سوفيتي مزعوم.

لقد أثبتت مشكلة السويس أن الاتحاد السوفيتي قد أصبح قوة يحسب حسابها في الشرق العربي، بعد أن منحه اهتماماً خاصاً، يأتي بعد موقع دول أوربا الشرقية مباشرة، ولم يتورط السوفييت عسكرياً بشكل مباشر، كما تورطت الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام، فقد كان تأييده للعرب في مناهضتهم للغرب، ضمن حدود عدم انجراره إلى صدام مباشر مع المعسكر الغربي.

ومن أهم أسباب نجاح الاتحاد السوفيتي في الشرق العربي: أنه لم يكن فريقاً مباشراً في أي نزاع، فكان بمنجى من الصدام مع المصالح العربية، بعكس الغرب، ولم يلطخ بتهمة الاستعمار، ولم يدع العرب للدخول في أحلاف، بل أيد حيادهم، وهو يستطيع الاستغناء عن البترول العربي، ويستطيع تأييد الوحدة العربية دون إلحاق أي ضرر به.

أما العرب فقد وجدوا في الاتحاد السوفيتي حامياً دولياً قوياً، فلم يعودوا تحت رحمة الدول الغربية، ولم يعد الحياد ضماناً للسيادة فقط، بل غدا أداة لمتابعة النضال ضد الإمبريالية الغربية بأشكالها الجديدة، كما فشلت الدعاية الغربية التي صورت الدول العربية المتعاونة مع الاتحاد السوفيتي، بأنها واقعة تحت النفوذ الشيوعي، خاصة أن معظم الأحزاب الشيوعية العربية لم تستفد كثيراً من العلاقات العربية ـ السوفيتية، حتى أنها كانت معرضة للتضييق على نشاطاتها السياسية، في كثير من الأحيان.

فلم يكن في منهاج القوى السياسية العربية ما يشير إلى أن موالاة السوفييت أمر محتوم، ولكن العداء للغرب هو ما جعلها تؤيد السوفييت، وهذا ما ينطبق على البعث وعلى خالد العظم (السياسي والمليونير السوري) و على أنصار التقارب معه كصبري العسلي، وفاخر الكيالي من الحزب الوطني، ومعروف الدواليبي من حزب الشعب، وقد أنكر عام 1957 مزاعم الغرب، «فليس في سوريا ما يدعى بالمشكلة الشيوعية، وأن مزاعم أمريكا تسيرها المكارثية»[42].

وفي تصريح لأكرم الحوراني السياسي السوري المعروف: «ليس ثمة من دليل واحد على وجود تسلل شيوعي إلى سوريا... إن ما يوجد فعلاً هو إرادة الشعب السوري في قتال الاستعمار حتى النهاية»[43].

وورد في بيان للحكومة السورية أنها تعارض مبدأ الفراغ، وفكرة أن المصالح الاقتصادية تعطي أية دولة حق التدخل في المنطقة، وتنكر أن الشيوعية تشكل أي خطر على العالم العربي، فالإمبريالية والصهيونية هما الخطران الرئيسان اللذان يظل العرب عرضة لهما[44]. وكان لتحويل الولايات المتحدة الأمريكية الصراعات في سوريا والعالم العربي إلى نزاعات مباشرة بين الغرب والشيوعية، قد أفقد دبلوماسيتها قدراً كبيراً من المرونة.

واستقبل الاتحاد السوفيتي وحدة مصر وسوريا عام 1958 دون حماس، وكانت بداية التبدل في موقفه من الجمهورية العربية المتحدة منذ قيام ثورة العراق، فقد توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية في منع وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة[45]. كانت سياسته تتحدد بمصلحته في تصفية النفوذ الغربي في المنطقة العربية، وفي تقوية الجمهورية العربية المتحدة، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعلها تشعر أن حاجتها إليه، يمكن أن تتضاءل بازدياد قوتها، ووجد أن من مصلحته قيام عراق يحتل فيه الشيوعيون المرتبطون بالسياسة السوفيتية مكاناً بارزاً يمكنه من الحصول على قاعدة مأمونة للضغط على الجمهورية العربية المتحدة عند اللزوم، رغم استمراره في التزاماته الاقتصادية، ففي كانون الأول/ ديسمبر 1958 أبرم اتفاقاً بشأن بناء سد أسوان.

وقد عبر هذا بشكل ما عن التناقض في السياسة السوفيتية بين دعم السياسة المعادية للغرب في الجمهورية العربية المتحدة، ووقف الاندفاع لعبد الناصر والوحدة العربية، إلا أن انتقاد الإعلام السوفيتي لتنكيل دولة الوحدة بالشيوعيين كان على الأغلب سطحياً وموجزاً، حتى لا يؤثر في

استمرار العلاقات الواسعة معها، ففي نيسان/ إبريل 1958 وخلال زيارة الرئيس جمال عبد الناصر للاتحاد السوفيتي لأول مرة، قال خروتشوف: «إن عبد الناصر ليس شيوعياً، ولكني أفهمه، وهو يفهمني»[46].

وأثناء الأزمة التي نشبت إثر إعلان عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء من العراق في عام 1961، عارضت الحكومة السوفيتية قبول دولة الكويت في الأمم المتحدة لإرضاء القيادة العراقية، ولكن عندما سقط نظام قاسم في شباط/ فبراير 1963، غيرت موقفها بسرعة، ووافق مجلس الأمن بالإجماع على قبول عضوية دولة الكويت، ثم أقامت علاقات دبلوماسية معها، وبهذا تكون دولة الكويت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي لحاجتها لكل دعم ضد أطماع الحكومة العراقية.

واتهمت الحكومة السوفيتية، النظام البعثي العراقي 1963 بأنه أقام نظاماً وحشياً ضد الشيوعيين والتقدميين، وشن حرب إبادة ضد الأكراد، ثم تحسنت العلاقات إثر حكمي الأخوين عارف القريبين من الناصرية، واستمرت في التحسن بعد عودة البعث إلى الحكم الذي عقد معاهدة صداقة مع السوفييت في عام 1972، ولكنها عادت للتراجع بعد انقلاب البعثيين على حلفائهم الأكراد ثم الشيوعيين منذ عام 1975.

ورأى السوفييت في الحرب الإيرانية ـ العراقية فائدة لهم بإبعاد إيران عن الأحداث الأفغانية، لكنها أضرت في الواقع بمصالحهم، إذ صرفت البلدين عن مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت العراق - بخاصة - للابتعاد عنهم لصالح علاقات واسعة مع الغرب والدول العربية المتعاونة

معه، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية، بسبب المخاوف المشتركة من تصدير الثورة الإيرانية. وكان الاتحاد السوفيتي قد أوقف تسليح العراق سنتين منذ بداية الحرب عام 1980، ثم جدد صادراته عندما انتقلت الحرب إلى الأراضي العراقية، وبذلك حدث أول وأهم توافق بين الدولتين العظميين في المنطقة العربية حول دعم العراق، ثم تحول إلى التعاون سوياً في مجلس الأمن لاتخاذ قراره بوقف القتال، الذي لم ينفذ إلا في عام 1988 بعد أن أنهكت إيران، وتخلت عن تصدير الثورة للجوار العراقي أو السوفيتي الإسلامي؛ مما مكن من تحسين العلاقات مع إيران مجدداً وعقد اتفاقيات اقتصادية بينهما، بالإضافة إلى النظر إلى أهمية إيران كموازن استراتيجي لتركيا - المتعاونة مع الولايات المتحدة الأمريكية - في آسيا الوسطى.

أمل الاتحاد السوفيتي أن تقف فرنسا وخاصة بقيادة شارل ديجول موقفاً مواجهاً للولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأوربي، فلم يبد اهتماماً عندما اندلعت الثورة الجزائرية في عام 1954، ولم يعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة التي تشكلت عام 1958، إلا في عام 1960، وبعد توقف العمليات الحربية في آذار/ مارس 1962، وقيام الجمهورية الجزائرية، اعترف بالدولة الجديدة، وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما إلى حد أن الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين دافع في مؤتمر قمة دمشق لجبهة الصمود عام 1978 عن عقد حلف استراتيجي مع الاتحاد السوفيتي للرد على الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي ـ المصري[47]. ثم تراجعت العلاقات إثر الحياد السوفيتي في حرب الصحراء مع المغرب[48].

وكان الاتحاد السوفيتي قد اعترف باليمن الجنوبي بعد استقلاله، وسرعان ما تحول هذا البلد إلى حليف له، بعد اتجاه قياداته نحو اعتناق الماركسية، فقبل عضواً مراقباً في الكوميكون، لكنه لم يكن ذا أثر كبير، لكونه دولة صغيرة وفقيرة وبعيدة عن التيارات الرئيسة للسياسة العربية، وكان اليمن الجنوبي قد أعطى تسهيلات للأسطول والطيران السوفيتيين، في ميناء ومطار عدن منذ بداية استقلاله، ورغم صراعات القوى فيه فإن جميع من حكمه تعاون مع السوفييت، ولم يرتح السوفييت لوحدة اليمنين، لكنهم لم يعرقلوها.

وكان الدور السوفيتي في اليمن الشمالي، من خلال مصر بين عامي 1962 و1967، فأنجز بناء ميناء الحديدة عام 1961، وأقام جسراً جوياً إلى صنعاء أثناء حصارها من الملكيين في كانون الأول/ ديسمبر 1967، قبل انسحاب المصريين، وفي صراع الحدود مع الجنوب عامي 1972 و1979 دعم الروس الجنوب، مع سعيهم للمحافظة على علاقاتهم بالشمال، الذي بدأ بالاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يطور الاتحاد السوفيتي علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية، إلا بعد أن بدأت تطرح حلاً مرحلياً، في السبعينيات، لا يتضمن إزالة إسرائيل، ويقبل بإنشاء دولة على الأراضي المحتلة في حرب حزيران/ يونيو عام 1967، فلم يفعل شيئاً عند اندلاع أحداث أيلول/ سبتمبر 1970 في الأردن، واكتفى بالمطالبة بوقف اقتتال الأخوة، ودرء تدخل القوى الخارجية في النزاع، وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب

الفلسطيني عام 1981 ، وجاء هذا الاعتراف بعد اتفاقية كامب ديفيد ، لحاجته لكل معارض لمصر ، ثم منح ممثلية المنظمة في موسكو وضعاً دبلوماسياً ، وحولها إلى سفارة بعد إعلان قيام دولة فلسطين في عام 1988 .

انقسمت الدول العربية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي إلى ثلاثة فرق :

الفريق الأول يضم الدول التالية : مصر وسوريا والجزائر والعراق واليمن الجنوبي وليبيا . انحاز هذا الفريق للاتحاد السوفيتي ، وأقام علاقات قوية وصلت إلى حد شبه التحالف معه ، مع السعي لتنمية وطنية مستقلة غير منقطعة نهائياً مع السوق العالمية ، وتعتمد دوراً كبيراً لنشاط الدولة الاقتصادي ، تحت تأثير جاذبية النموذج السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوفيتي ، الذي اتسم بظواهر خاصة ، منها : نظام الحزب الواحد ، وتدخل الدولة في الاقتصاد ، والتصنيع المعجل ، وعسكرة المجتمع .

الفريق الثاني يضم لبنان والأردن واليمن الشمالي وتونس والمغرب والكويت ، وهو الذي حافظ على علاقات طيبة مع الجانبين الأمريكي والسوفيتي ، واعتمد على القطاع الخاص في التنمية ، مع الاندماج بالسوق العالمية ، والتحول إلى سوق استهلاكي لمنتجات الدول الصناعية ، وتصدير المواد الأولية إليها .

الفريق الثالث ويتمثل في الموقف السعودي الذي اعتمد النموذج الاقتصادي للفريق الثاني ، واختلف عنه بسياساته المعادية كلياً للاتحاد السوفيتي .

العلاقات الاقتصادية

إلى جانب تأييد الاتحاد السوفيتي السياسي للدول العربية الصديقة له، فقد أقام معها أيضاً علاقات اقتصادية متميزة؛ إذ كانت المساعدات الاقتصادية تفوق العسكرية في عام 1957 خلال عهد خروتشوف، وكانت نصف صادرات مصر تذهب للكتلة السوفيتية، كما بلغت المساعدات الاقتصادية السوفيتية للجمهورية العربية المتحدة 760 مليون دولار، أي أكثر من أي دولة شيوعية، وثلاثة أضعاف المساعدة للهند[49].

وثمة صفقات تجارية سوفيتية-عربية مبكرة، فقد استورد الاتحاد السوفيتي من ليبيا الوقود والخامات المعدنية منذ عام 1956، كما استورد من الجزائر منذ عام 1963 - أي عقب نيلها الاستقلال - النبيذ والفلين وعصير الفواكه، وصدر لها ماكينات ومعدات ووسائط نقل ووقود صلب وأسمنت وأخشاب مصنعة وحرير صخري(أسبست)، وصدر للمغرب منذ عام 1958 النفط والأخشاب المصنعة والمعدات والوقود السائل، واستورد منها حمضيات وسوبر فوسفات وفلين ونبيذ وسردين.

ونال الاتحاد السوفيتي مكاسب اقتصادية ملموسة بين عامي 1955 و1971 من تبادله التجاري مع العالم العربي، فتضاعفت قيمة التبادل التجاري السلعي 37 مرة، وزاد مجموعها من 30.7 مليون روبل إلى 1142.8 مليون روبل، بينما تضاعفت مع العالم الخارجي أربع مرات فقط، وزادت صادراته 48.5 مرة أما وارداته فزادت 28.2 مرة، وحتى بداية الثمانينيات وقع اتفاقات تعاون اقتصادي مع 13 حكومة عربية، وكانت حصتها أكثر من 40٪ من حصة البلدان النامية[50].

منح السوفييت مساعدات مالية قدرت بـ 7 مليارات دولار للبلدان النامية، خلال الفترة 1955 ـ 1970، ومساعدات عسكرية بمبلغ مواز، بينما حصلت أوربا الشرقية على 3 مليارات دولار، ونالت مصر والعراق وسوريا نصف هذه المساعدات العسكرية، وربع الاقتصادية، وحصلت مصر وحدها على 40٪ من المساعدات العسكرية، وعلى 16٪ من الاقتصادية، ومجمل هذه المساعدات لا تمثل أكثر من 1٪ من موارد الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة[51].

وشددت المساعدات على الفائدة المشتركة، والمساواة، وساعد احتكار الدولة على رسم سياسة لتطوير المشروعات الصناعية، وبسرعة، بعكس الغرب الذي انتقد الإسراع بالتصنيع.

وكانت مزية المساعدات العسكرية: الأسعار المخفضة، والشروط الميسرة، وتدريب البعثات العسكرية، وإرسال فنيين وخبراء، وتطوير المؤسسات العسكرية، وهكذا أصبح الاتحاد السوفيتي المورد الرئيس للأسلحة في العالم الثالث، وكانت حصة ليبيا وسوريا والجزائر والعراق واليمنين وفيتنام وكوبا والهند وأثيوبيا تعادل 90٪ من هذه التوريدات في أواسط السبعينيات[52].

ونفذ الاتحاد السوفيتي مشروعات عديدة وضخمة في البلاد العربية منها:

- تطوير وسائل النقل والمواصلات: مثل سكك حديد سوريا (1650 كم)، وتزويد سوريا بقطارات ديزل وعربات وصهاريج. وفي العراق تم تطوير خط بغداد ـ البصرة، وفي اليمن تم بناء ميناء الحديدة، وإنشاء طرق سيارات.

- النفط والغاز: هناك تعاون مع سوريا في ميدان صناعة النفط والغاز مستمر منذ عام 1964، ويتضمن أعمال بحث جيولوجي، وحفر آبار في السويدية وقراشوك ورميلان. وفي العراق تم تجهيز وتنظيم عمليات استخراج النفط، ومنها أعمال حفر في شمال الرميلة ونهران عمر. وفي الجزائر هناك مساعدة فنية جيولوجية تتضمن حفر آبار وتنقيب واستخراج منذ عام 1963. وكذلك في ليبيا يشمل التعاون المستمر منذ عام 1979 حفر آبار وتطوير صناعة الغاز.
- الكهرباء: تطوير توليد الطاقة الكهربائية في العراق وسوريا ومصر والمغرب واليمن والجزائر، ومنها خاصة مجمع أسوان الكهربائي.
- مشروعات صناعية كبيرة: مصنع العدد واللوازم الكهربائية في بغداد، وفي مصر مصنع بناء الآلات والأدوات، ومصنع إنتاج السلاسل في حلوان، وترسانة السفن في الإسكندرية، ومجمع الحديد والصلب والألمنيوم، ومصنع الإلكترونيات في بنها، ومفاعل نووي لاستخدام الذرة في الأغراض السلمية. وصناعة حامض التريك في سوريا، ومستحضرات دوائية في العراق ومصر، ومصانع أسمنت في مصر والعراق واليمن، ومعامل زجاج في الجزائر والعراق، ومصنع للحديد في الجزائر، ومعامل لغزل القطن في العراق ومصر، وصناعات غذائية في جنوب اليمن، والتعاون مع المغرب في مجال الفوسفات، وفي استثمار الحقل الكبير في مسكال، يسدد من الإنتاج.
- مشروعات الري: السد العالي في مصر، وسد الفرات في سوريا، ومنشآت ري كبيرة ومتوسطة وصغيرة في العراق ومصر والجزائر والمغرب وتونس واليمن، واستصلاح أراضي في سوريا والعراق واليمن.

مساعدات وتعاون تقني: حيث تم بمساعدة السوفييت إعداد 85 ألف كادر فني في مصر، و60 ألفاً في العراق، و30 ألفاً في سوريا. كما بنيت معاهد فنية عليا وثانوية، علماً أنهم لم يستوردوا أدمغة، بعكس الغرب[53].

ورغم ضخامة هذه العلاقات، فقد برزت بعض التعارضات في المصالح، منها أن 80٪ من القروض السوفيتية لمصر كانت لمشروعات كهرومائية وصناعات ثقيلة، فلم تقدم سلعاً استهلاكية تعد مهمة لاستخدام الطبقات الوسطى، كما كانت إمدادات الأسلحة تضع العرب في موازاة إسرائيل، دون التفوق عليها، بالإضافة إلى تذمرات خافتة وغير رسمية في الاتحاد السوفيتي، ترى أنه يجب عدم مساعدة الآخرين، بينما الأوضاع الداخلية بحاجة لكل الإمكانات. لكن هذه التذمرات لم تؤثر في السياسة الخارجية المبنية أصلاً على المصلحة الوطنية وإنما استوجبت لاستباق تأثيرها تفسيرات أيديولوجية تدعم السياسة، وتبرر التعاون مع أنظمة غير شيوعية، وتراجع نظرية خيانة البرجوازيات المحلية، فابتدعت مقولة "الطريق اللارأسمالي" كأساس نظري لتبرير سياسة التحالف مع الأنظمة، رغم رفضها للماركسية وللتعامل مع الشيوعيين المحليين.

نظّر للطريق اللارأسمالي على أنه تركيز السلطة بيد مجموعات معبرة عن مصالح الجماهير، مع إبعاد البرجوازية الكبيرة والمتوسطة عنها، ومنح دور حاسم للقطاع العام، وتقييد تطور الرأس مال الخاص، وإزالة الملكية الإقطاعية للأرض، وتطوير التعاونيات الزراعية، وتقييد نشاط الرأس مال الأجنبي، والتحالف مع الدول الاشتراكية، وتوفير ظروف الانتقال

لعلاقات اجتماعية اشتراكية، على أن تكون مهماته: القضاء على التخلف، وتأمين الاستقلال الاقتصادي، وزيادة الإنتاج بالنسبة إلى الفرد، وإزالة التبعية الاقتصادية تجاه الإمبريالية، وحل القضية الزراعية. أما مصدرا التراكم فيه فداخلي، يأتي من أرباح التأميم والحجز والمصادرة وأرباح القطاع العام، وخارجي يأتي من القروض والمساعدات، سواء من البلدان الاشتراكية، أم من البلدان الرأسمالية، شرط ألا يسمح للأخيرة بزيادة نفوذها.

ورأى المنظرون أنه من الممكن للطريق اللارأسمالي أن ينجح في التحول إلى الاشتراكية حسب النموذج السوفيتي، بفضل وجود المنظومة الاشتراكية، والضعف النسبي للإمبريالية، وقناعة الجماهير بأفضلية الاشتراكية، وأن تكون قيادة الدولة بيد الديمقراطية الثورية. لكن ما حدث على أرض الواقع، هو أنه بدلاً من أن يشكل خطوة انتقالية باتجاه الاشتراكية، فإنه جاء مرحلة في الطريق للرأسمالية، وترافق الانتقال من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية تقليدية، مع التوجه لإنهاء النفوذ الروسي، والتوجه للغرب.

الدور السوفيتي في الحروب الإسرائيلية ـ العربية

كانت علاقات مصر الناصرية مع الاتحاد السوفيتي «منذ اليوم الأول علاقة اضطرار وليست علاقة خيار»[54]، لذلك فقد شهدت موجات من التحسن، وأخرى من الخلاف. إلا أن الاتحاد السوفيتي حاول عشية حرب حزيران/ يونيو 1967 الحد من الاندفاع المصري نحو الحرب، لتقديره أنها لن تكون لصالح مصر، فلم يقم بأي عمل مباشر لمساعدتها، لكنه لم يتخل

عنها بعد الهزيمة، وقدم مساعدات عسكرية كبيرة، لتعويض خسائر الجيش المصري، ولكن همه خلال الحرب اقتصر على كيفية إيقاف الجيش الإسرائيلي عن الزحف للقاهرة ودمشق، فاقترح على مصر اتخاذ قرار إنهاء حالة الحرب، وحرية المرور من قناة السويس حتى لإسرائيل، مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وحسب رأي بريجينيف: «نقبل ورقة مكتوب عليها (إنهاء حالة الحرب) مقابل بقاء الأنظمة التقدمية، ومقابل بقاء الكفاح مستمراً»[55].

لكن العرب فهموا حالة إنهاء الحرب، بأنها الاستسلام عملياً، وقبل عبد الناصر العمل السياسي، لكنه لم يقبل الحل السياسي، وقال: «سوف تكون كارثة إذا لم يفهم قادة الاتحاد السوفيتي، أنهم بهزيمة العرب، هزموا هم الآخرون»[56].

وإلى جانب حثه العرب على القبول بحل سلمي، فقد ظل الاتحاد السوفيتي معترفاً بدولة "إسرائيل"، ومتعاملاً معها دبلوماسياً وسياسياً وثقافياً واقتصادياً، وهذا ما يتناسب مع اعترافه بالدول الاستعمارية نفسها، لكنه كان قد أيد من جهة أخرى جميع قرارات مؤتمر التضامن لشعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المنعقد في هافانا (كانون الثاني/ يناير 1966) التي أدانت الصهيونية وسياستها التوسعية والاستعمارية، ولكنه عارض قرار قطع العلاقات معها، وقد رأى البعض[57] أن مصر ستبقى تابعة للاتحاد السوفيتي ما بقي النزاع المصري ـ الإسرائيلي مستمراً، ومادام التوصل إلى تسوية بشأن الأراضي غير وشيك، لكن بمجرد تسوية النزاع، يمكن للمصريين أن يحرروا أنفسهم من الوجود السوفيتي في بلادهم.

وأبدى عبد الناصر استعداده للتخلي عن سياسة عدم الانحياز، والتحالف مع الاتحاد السوفيتي، وإعطاء تسهيلات لسفن أسطولهم، إذا التزموا بالدفاع الجوي عن أراضي مصر غرب القناة. وبدأت حرب الاستنزاف في آذار/ مارس 1969، على طرفي القناة، وفي كانون الأول/ ديسمبر نقل الطيران الإسرائيلي المعركة للداخل المصري، بضربه أهدافاً اقتصادية ومدنية وعسكرية، مما اضطر عبد الناصر إلى أن يطلب من السوفييت إرسال قوات نظامية للدفاع الجوي، وطائرات سوفيتية، فلبى الاتحاد السوفيتي الطلب، مما سبب خسائر للإسرائيليين أرغمتهم على الامتناع عن شن الغارات، ودفع الوضع الجميع لقبول خطة روجرز في كانون الأول/ ديسمبر 1969، ولوقف إطلاق النار في آب/ أغسطس 1970. لقد أنقذ الدعم السوفيتي نظام عبد الناصر ثلاث مرات في الأعوام 1956، 1967، 1970، وكانت هذه المرة الأولى التي يتورط الاتحاد السوفيتي فيها عسكرياً بشكل مباشر في المنطقة العربية.

شهدت العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بداية تدهورها بعد صعود أنور السادات لسدة الرئاسة، عندما صفّى في أيار/ مايو 1971، مجموعة علي صبري الموالية لهم، ولكنه بسبب حاجته للدعم العسكري السوفيتي، لتحقيق بعض النجاحات في تحرير سيناء، تأميناً لاستقرار حكمه، فقد تظاهر بتعزيز العلاقات معهم، فعقد معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في عام 1971، وتبعته في ذلك العراق 1972، والصومال 1974، واليمن الجنوبي 1977، وسوريا 1980، واليمن الشمالي 1984.

تباطأت توريدات السلاح السوفيتي لمصر في عام 1972، لأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي، لم يعد من أولويات سياستهم الخارجية، فقد كانوا مشغولين بموضوع الانفراج في الحرب الباردة، الذي فرضته أزمات اقتصادية سوفيتية داخلية، وضعف القدرة على الاستمرار في سباق التسلح، مما دعاهم لتقليص مساعداتهم الخارجية العسكرية والاقتصادية.

وتوترت العلاقات أيضاً، بعد فشل الانقلاب العسكري المدعوم من الشيوعيين في السودان، حين قطعت العلاقات بين موسكو والخرطوم حليفة السادات، فطلب السادات في تموز/ يوليو 1972، سحب الخبراء السوفييت، مع الأسلحة التي استخدموها، بهدف التقدم بإيماءة باتجاه الأمريكيين للتقارب، فإذا لم ينجح، فتبقى حالة الخيار العسكري، التي كان يعتقد أن حضور القوات السوفيتية سيقيدها، وتقبلت موسكو إبعاد عسكرييها بشعور مزدوج: انزعاج بسبب هذه الهزيمة السياسية من جهة، وارتياح لابتعادها عن خطر الانجذاب المباشر للمجابهة العسكرية من جهة أخرى. وعندما لم تأت خطوة السادات بثمارها المرجوة عاد في كانون الأول/ ديسمبر 1972، وأبلغ السوفييت بموافقته على تمديد الاتفاقية المصرية ـ السوفيتية لعام 1968 المتضمنة تسهيلات للبحرية العسكرية السوفيتية، مما أدى لعودة الصادرات العسكرية، والتعاون الاقتصادي، فشهدت مصر إمدادات أسلحة، لم يسبق لها مثيل.

وفي أثناء حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أقيم جسر جوي سوفيتي لمصر وسوريا، وساهم العسكريون السوفييت في إدارة الرادارات، وإصلاح الدبابات، وإدارة منظومة الدفاع الجوي السورية، وبعد أن تقرر

وقف إطلاق النار في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، امتنعت إسرائيل عن التوقف، فوضع الاتحاد السوفيتي قواته في حالة تأهب، وردت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان حالة التأهب في قواتها النووية، ثم توقف الجانبان، وألغيا حالة التأهب، وتوقفت إسرائيل عن إطلاق النار. لكن سرعان ما تحولت مصر بعد الحرب من حليف وقاعدة رئيسة للاتحاد السوفيتي في المنطقة، إلى بلد معاد له، مفتوح للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلن السادات في آذار/ مارس 1976، عن إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، وطرد الخبراء السوفييت من مصر، فرد الاتحاد السوفيتي بوقف إمدادات الأسلحة، وطلب الدفع نقداً لأي توريدات جديدة.

وظهر بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد محور جديد: أمريكي - إسرائيلي - مصري، هدفه طرد الاتحاد السوفيتي من المنطقة العربية، مما حدا به أن يندد باتفاقية السلام، وأن يدعم الخطوات العربية لخلق جبهة معارضة متحدة ضد هذا المحور، فأيد جبهة الصمود والتصدي، التي ضمت الجزائر وليبيا وسوريا واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما حاول الاستفادة من فتور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية والأردن، لإقامة علاقات أوثق، وبهذا أفشل الخطة الأمريكية لإخراجه من المنطقة العربية، رغم خسارته لمصر أكبر دولها، إذ بعد اعترافه بالنظام الجمهوري في ليبيا، في عام 1969، عقد اتفاقاً لشراء النفط الليبي، بعد حصار الغرب لتسويقه، بسبب تأميم شركة "بريتش بتروليوم"، وصدر بيان من لجنة

التضامن الأفروآسيوي السوفيتية، تطالب بوقف العدوان المصري على ليبيا عام 1977، وتتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها وراءه، وفي عام 1978 عقدت اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني بين البلدين، وفي عام 1981 قامت سفن عسكرية سوفيتية بزيارة ودية لميناء طرابلس، كما صدر لها أسلحة، بكميات ضخمة، ساهمت بإيرادات ملحوظة للخزينة السوفيتية تقدر بـ14 ـ 16 مليار دولار خلال عقدين[58].

العلاقات السوفيتية مع دول الخليج العربية

تأخرت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين دول الخليج العربية والاتحاد السوفيتي، بسبب دعمه اليمن الديمقراطي، الذي ساند ثورة ظفار، فلم تقم العلاقات مع سلطنة عُمان، إلا بعد إخماد الثورة في عام 1985، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة في العام نفسه، وفي عام 1989، تبودلت العلاقات مع دولة قطر، وفي عام 1991 مع دولة البحرين.

وبعد الانقلاب الشيوعي الأفغاني، في نيسان/ إبريل 1978، ظهر قلق غربي، وعربي خليجي، من وجود القوات السوفيتية في هذا البلد، بالقرب من الخليج العربي، وهو ما أدى لمشاركة دول الخليج العربية في دعم المجاهدين الأفغان ضد الوجود السوفيتي.

إلا أن السوفييت عادوا للعب دور سياسي واقتصادي في منطقة الخليج العربي بعدما تطورت حرب الخليج الأولى، وباتت تهدد دولة الكويت، فقد رافقت حماية عسكرية سوفيتية، حاملات نفط كويتية، وبالمقابل

قدمت شركة كويتية، قرضاً لمصلحة بنك الاتحاد السوفيتي، بمبلغ 150 مليون دولار، وتم تعاون اقتصادي وثقافي محدود حتى الثمانينيات، وفي عام 1989 منحته دولة الكويت قرضاً بقيمة 300 مليون دولار[59]، وعقدت معه صفقة أسلحة لتنويع مصادر سلاحها، بعد رفض الكونجرس الأمريكي تزويدها بصواريخ لحماية ناقلاتها.

وتحسنت علاقات الاتحاد السوفيتي مع المملكة العربية السعودية، بعد الثورة الإيرانية، على أمل وقوفه ضدها، وكان أول لقاء بين وزيري خارجية البلدين، في موسكو عام 1982، وعادت العلاقات الدبلوماسية في أيلول/ سبتمبر 1990، بعد نصف قرن من الانقطاع، وبعد انسحاب السوفييت من أفغانستان، وتأييدهم دولة الكويت في أزمة الخليج الثانية، إضافة لمستجدات الوضع الدولي، وإثر التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي وما أفضت إليه من ازدهار المساجد وحرية الحج وقبول الهدايا القرآنية، وهدفت المملكة العربية السعودية من عودة هذه العلاقات إلى تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، والاتصال بالأقلية الإسلامية ودعمها، والاستفادة من الخبرة السوفيتية علمياً وتقنياً، وتمتين الدعم السوفيتي للقضايا العربية. أما الاتحاد السوفيتي فقد هدف من خلالها إلى فتح باب الاستثمارات العربية داخل الاتحاد السوفيتي، وتحقيق التوازن في علاقاته العربية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، وحصوله على وزن إقليمي في المنطقة، خاصة بعد أن لعب دوراً كبيراً في أزمة الخليج الثانية.

التراجع في العلاقات السوفيتية - العربية في عهد جورباتشوف

رغم توسيع الاتحاد السوفيتي لعلاقاته السياسية والاقتصادية مع الأنظمة العربية، المتعارضة مع المجموعة العربية المتحالفة معه، فإن خسارته لمصر، والتبدل في أولوياته، وتطور الانفراج الدولي في الحرب الباردة، وأزماته الاقتصادية، والتغيرات في سياسة الدول العربية الحليفة له، التي كانت تبدي الاستعداد للتخلي عن الورقة السوفيتية مقابل تنازلات من الغرب، كل ذلك حد من دوره، وتجلى ذلك بوضوح، عندما اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982، وطردت منظمة التحرير الفلسطينية منه، فلم يصدر عنه سوى إدانة إعلامية شديدة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض النشاط في الأمم المتحدة، ولم يقدم على أي خطوة ولو رمزية لإعاقة ما تقوم به إسرائيل، وهذا ما زاد من انتقاص سمعته في العالم العربي، وتراجع سياسته إلى أدنى أدوارها.

وتبع ذلك حدوث أزمة عامة داخلية في منتصف الثمانينيات؛ إذ عجز الاتحاد السوفيتي عن اللحاق بالمنظومة الرأسمالية الغربية، بسبب جمود في الاقتصاد، وتراجع معدلات التنمية، وتفاقم أزمة البيروقراطية في السلطة، والزيادة في حدة المشكلات الاجتماعية، والتخلف في مجال سباق التسلح، وفشل برامج الإصلاح السابقة، بدءاً من خروتشوف حتى بريجينيف، وكانت محاولة جورباتشوف في برنامجه لإعادة البناء "البيريسترويكا" هي الأخيرة لتخليص البلاد من مشكلاتها، ولتلافي الوقوع في أزمة عامة كانت البلاد تقترب منها في المجالات كافة، فقاد سياسة لإصلاح الاقتصاد والإدارة، ولإشاعة الديمقراطية، ولإصلاح النظام السياسي.

عمل جورباتشوف في المجال الدولي، على نبذ مبدأ بريجينيف ودور الشرطي في أوربا الشرقية، مما فتح الباب أمام الزلزال الذي اجتاحها، وطرح شعار "أوربا بيتنا المشترك" كبديل عن الشعار السابق "المعسكر الاشتراكي" وإنهاء الحرب الباردة في العلاقات الدولية، باعتماد الوسائل السلمية، والتنافس السلمي والعقلاني بين الدول، دون استخدام السلاح الذري الذي سيؤدي إلى انتحار العالم، وتحقيق الأمن المتبادل والمتكافئ بين الدول.

وفيما يتعلق بدول العالم الثالث دعا جورباتشوف إلى تسوية عادلة لديونه، والامتناع عن الحصار والعقوبات، وتحويل قسم من موازنة الصناعات الحربية في الدول الكبرى لتنمية الشعوب المتخلفة، والإقرار بأهمية العالم الثالث للغرب اقتصادياً، كما اعتبر قضايا التحرر الوطني أقرب للنزاعات الإقليمية، واعترف بالتعددية عالمياً، وبدأ محاولة لتحويل الخصوم السابقين إلى شركاء، ليتم التحول من المجابهة إلى التعاون، وعمل على وقف سباق التسلح وتقليص الأسلحة، مع الاستعداد للتنازل واعتماد الحلول الوسط، وأولوية المصالح المشتركة للبشرية على الصراعات الطبقية، وموازنة المصالح بدل موازنة القوى، وضرورة التعاون الدولي على مستوى الكون لمواجهة أخطار البيئة، ونقص الموارد الطبيعية، وازدياد السكان، فالجميع حلفاء ولهم أهداف مشتركة بسبب التبعية المشتركة، وهكذا انحسر الطابع الأيديولوجي عن السياسة الخارجية السوفيتية، وأصبحت مهمتها ليس تغيير العالم، بل محاولة إصلاحه؛ فانسحب من أفغانستان، ورفع يده عن أوربا الشرقية، وقلص توريدات الأسلحة

وخاصة لسوريا، واعترف بالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وقرر عدم السعي لمنافستها، كما أعاد علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، وسمح بهجرة اليهود السوفييت إليها، والتي بلغت فيما بين أوائل عام 1990 وربيع 1992 نحو 400 ألف مهاجر، بعد أن فقد الصراع العربي ـ الإسرائيلي مغزاه بصفته جزءاً من المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كل ذلك للتدليل على حسن نواياه تجاه التعاون مع أمريكا[60].

وقف جورباتشوف مع الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة في طرف واحد، أثناء حرب الخليج الثانية، فأدان الاتحاد السوفيتي ضم العراق لدولة الكويت، وجمد صادراته من الأسلحة إلى بغداد، ووافق على 12 قراراً صادراً عن مجلس الأمن ضد العراق، لكنه لم يشارك في المعارك العسكرية، وحاول إيجاد حل سلمي للأزمة، إلا أن كل هذا لم يدفع الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من إشراك شكلي لجورباتشوف بوصفه راعياً للعملية السلمية في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، فكانت رئاسة المؤتمر مكافأة له على مواقفه من أزمة الخليج الثانية، ومن جانبه لم تكن تهمه المصالحة بين العرب وإسرائيل، بقدر ما كان يهمه الظهور ولو للمرة الأخيرة رئيساً لدولة عظمى في رئاسة مؤتمر دولي.

لا تفسر التطورات الداخلية وحدها، الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية السوفيتية نحو العرب وإسرائيل، والنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية، بل يجب الانتباه أيضاً لدور الضغط الأمريكي، وللضعف المتزايد للطرف العربي، واتجاه معظم هذه النظم للتعاون مع الغرب والولايات المتحدة

الأمريكية، وتفكك القوى الوطنية والتقدمية المحلية فيها، والتي سعت لإنهاء التبعية في الشؤون السياسية والاقتصادية.

إن تراجع جورباتشوف عن مساعدة البلدان النامية، ومنها البلدان العربية، هو حصيلة سياسات سابقة، تم توسيعها وإخراجها للعلن، فبريجنيف تفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية حول أزمات العالم الثالث، وخاصة في القرن الأفريقي، كما أعلن أندروبوف أن على دول العالم الثالث الاعتماد بشكل رئيس على مواردها الذاتية، ثم أصبح حديث المسؤولين في عهد جورباتشوف عن الكلفة العالية للمساعدات التي تقدم لها، بشكل مناقشات وانتقادات علنية، وأعيد الاعتبار لرأسمالية العالم الثالث التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل من "اشتراكية" ليس مستعداً لها، وبذلك جرى فك ارتباط قضايا هذه الدول عن إطار العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية.

على أي حال فالإصلاحات لم تؤد في نتائجها العملية كما أوحت به المبادئ المعلنة لجورباتشوف، فبدل "إصلاح النظام الاشتراكي"، يجري اللهاث وراء نظام السوق الرأسمالي في الواقع العملي، وبدل إصلاح النظام المجالسي "السوفيتي" يعمل الآن بالنظام البرلماني الغربي، وأدى إصلاح "الاتحاد السوفيتي" في الواقع الموضوعي إلى استقلال الجمهوريات التي كانت تشكله، وأخيراً فقد تحول شعار "أنسنة العلاقات الدولية" إلى إنهاء النفوذ العالمي لدولة الاتحاد السوفيتي، كقوة عظمى، لصالح القطب الآخر، الولايات المتحدة الأمريكية الذي يرتع في العالم وحيداً.

تقييم السياسة الخارجية الروسية في المنطقة العربية خلال العهد السوفيتي

نجح الاتحاد السوفيتي خلال عقوده الثلاثة الأولى، في تحقيق تقدم اقتصادي كبير، قائم على: عملية تصنيع واسعة، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وحصر كل السلطات بيد البيروقراطية الحاكمة، وبذلك انتقل من دولة متخلفة إلى دولة صناعية، تضاهي الدول الغربية الكبرى، وكان هذا أحد أسباب صموده في الحرب العالمية الثانية، في وجه الزحف النازي، الذي تحول إلى انتصار، بالتعاون مع الحلفاء الغربيين، فخرج من عزلته، وشارك في المؤتمرات الدولية، التي وضعت أسس عالم ما بعد الحرب، ونال حصته من الاقتسام الجديد للعالم، ثم نجح مجدداً في أوائل الخمسينيات، في اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في المجال العسكري، وغزو الفضاء الخارجي، لكنه ومنذ بداية الستينيات، عانى عقبات متزايدة، في مجال المنافسة الاقتصادية مع الغرب، الذي شهد ثورة علمية تقنية في شتى المجالات: وسائل الاتصالات، المواصلات، العلوم الحديثة كالهندسة البيولوجية والوراثية وعلوم الفضاء واستغلال ثروات المحيطات والخامات البديلة والتوفير في المواد الأولية، وفي العمل البشري.

جربت الطبقة الحاكمة في الاتحاد السوفيتي عدة إجراءات جزئية ومحدودة ومترددة، للإصلاح الاقتصادي والسياسي، اصطدمت كلها بعائق تكلس الطبقة البيروقراطية، مما جعله يراوح في مواقعه نفسها، فتوقف نمو الصناعة والزراعة، واستمر النقص في الخدمات الاجتماعية، وفي البضائع الاستهلاكية، وساعد تحويل أغلبية الاستثمارات للصناعة

العسكرية، في التأثير السلبي في المجالات الأخرى، وفي ازدياد الخلل في كفاءة الإنتاج كماً ونوعاً، وغطي كل ذلك بالشعارات، وبالحديث عن الانتصارات، وتوزيع الأوسمة، ودعم الشكليات، وعرض الواقع خالياً من المشكلات، وتنامى أسلوب المديح، مما ولّد سلبية عامة، وتأكلاً في المعنويات، وضعفاً بمشاعر التضامن، وعمت مظاهر الفساد والرشوة، والخنوع، وإساءة استعمال السلطة، وتجاوز القوانين، وجمع الثروات بطرق غير شرعية. وهكذا أخذت الفجوة تتسع بين عالم الوقائع اليومية، وعالم الازدهار الإعلامي المزيف.

كانت آخر محاولات الإصلاح هذه، محاولة جورباتشوف، الأكثر جدية، لأنها أطلقت حركة شعبية واسعة، تبلورت بتشكل منظمات سياسية متعددة علنية، توزعت على اتجاهات متعددة، من الاتجاه المحافظ الذي سعى لاستمرار النهج القديم، إلى الاتجاه الليبرالي الذي طالب بتحويل البلاد إلى النظام الاقتصادي الغربي، مروراً بالاتجاه الوسطي الإصلاحي، والاتجاهات القومية في مختلف الجمهوريات، والكيانات القومية، وأخذت السلطة تفلت بالتدريج من الاتجاهين، المحافظ بعد فشل انقلابه العسكري في آب/ أغسطس 1991، والإصلاحي - الوسطي بسبب تردده، وضعف نفوذه بين الجمهور، مما مكّن الاتجاه الليبرالي للوصول إلى السلطة في روسيا بقيادة يلتسين، كما أن الجمهوريات الأخرى اتجهت للانفصال لإقامة دول مستقلة، مما أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره السريع.

المصالح السوفيتية الحقيقية وعلاقتها بالأيديولوجيا

خلال العقود السبعة للعهد السوفيتي، كانت النظرية المعلنة للسياسة الخارجية السوفيتية، الماركسية ـ اللينينية، ففي ضوء تعاليم الماركسية، يرتبط مضمون السياسة الدولية وجوهرها بعرى لا تنفصم بالنضال الطبقي على الصعيد العالمي، وفي نطاق كل دولة على حد سواء، دون إهمال العوامل الأخرى: القومية والتاريخية والثقافية والجغرافية. . . فالسياسة الخارجية للدولة البرجوازية لا تعبر عن مصالح وحاجات المجتمع كله بل عن مصالح الطبقة المسيطرة فيه فقط، وكان لينين قد حدد قبل ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917 مضمون السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية: «التحالف مع الثوريين في البلدان المتقدمة ومع كل الشعوب ضد الإمبرياليين من كل شاكلة وطراز، هذه هي السياسة الخارجية للبروليتاريا»[61].

أما المبادئ الرئيسة للسياسة الخارجية الاشتراكية فهي: الأممية البروليتارية والتعايش السلمي والنضال من أجل السلم العالمي، وأمن كل الشعوب وضد سياسة الحرب والعدوان، كما أن الماركسيين اللينينيين وطنيون وأمميون في وقت واحد، فهم يرفضون ضيق الأفق القومي من جهة، واستصغار شأن المصالح الوطنية من جهة أخرى، وأن الاشتراكية هي الأداة التي أعدها التاريخ لتقوم بمهمة إعادة بناء نظام العلاقات الدولية كله، هذه الأهداف التي تأتي ضمن إطار أيديولوجي للسياسة الخارجية السوفيتية بقيت ثابتة خلال أكثر من نصف قرن، رغم الانعطافات والتغيرات في الوضع الدولي.

إلا أن الأيديولوجيا هي الستار الذي يخفي المصالح الحقيقية للدول، وهي ليست مقتصرة على الاتحاد السوفيتي، فالدول الغربية غطت سياساتها كدول عظمى بأيديولوجيا كاملة عن الرسالة الحضارية والتمدينية في بلدان العالم المتخلف، وتخفي الولايات المتحدة الأمريكية حالياً مصالحها في الهيمنة على النظام العالمي بأكمله بأيديولوجيا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن السوفييت مزجوا دفعة كبرى من الأيديولوجيا ضمن سياسة المصالح الحقيقية للدولة السوفيتية حتى أن بعض التقييمات الأيديولوجية أصبحت تضغط على مصالح الدولة في بعض الأحيان، وإذا كان لينين قد مزج الاعتقاد بحتمية الثورة العالمية مع وقائع السياسة اليومية في معاهدة بريست ليتوفسك، فإن ستالين استخلص نظرية الاشتراكية في بلد واحد، ممزوجة بتبريرات أيديولوجية، واستخدم بعد الحرب الثانية الواقعية فقط في أوربا الشرقية مع تغطية إعلامية أيديولوجية، أما خروتشوف فقد جاء بفكرة أن انتصار الشيوعية بقيادة الدولة السوفيتية، سيجعلها نموذجاً، تجذب دول العالم الثالث للالتفاف حوله.

لعبت الأيديولوجيا دوراً في صياغة السياسة، حتى بصفتها التبريرية فقد أدت وظيفة تسويغ السياسة تجاه قطاعات من الرأي العام العالمي، وأضفت بعض الشرعية على تدخل الدول الكبرى في شؤون العالم الثالث. فالغرب ينظر للاتحاد السوفيتي بأنه يحاول السيطرة على العالم، بينما يقدم السوفييت أنفسهم بوصفهم محبي سلام ومحترمي مبادئ عدم التدخل، ومتطلعين لمساعدة قوى التقدم، ويوفر المحللون السياسيون والأيديولوجيون تسويغاً أيديولوجياً للتطورات غير المتوقعة في السياسة الدولية وجعلها منسجمة مع الأيديولوجيا الرسمية.

المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية الروسية في العهد السوفيتي

من أجل معرفة السياسة الحقيقية للاتحاد السوفيتي لابد من اختراق الحجب الأيديولوجية للوصول إلى المصالح الحقيقية للدولة العظمى، فقد كانت المحددات الرئيسة للسياسة الخارجية السوفيتية عموماً تتأثر بالموقع الجغرافي المحاط باليابسة أو ببحار متجمدة، وبدول محيطة معادية، وبولاء مشكوك فيه للقوميات غير الروسية.

لذلك كان محور سياسة الاتحاد السوفيتي يتمثل في الوصول للبحار المفتوحة، وتحقيق الأمن الاستراتيجي في الجوار الغربي والجنوبي والحفاظ على أمنه وأمن المنظومة الاشتراكية، والسعي لتخفيف التوتر في الحرب الباردة وتقليص سباق التسلح مع الغرب، رغم استمرار التنافس معه على النفوذ في العالم، وتدعيم نظامه الاجتماعي، ومساعدة أنظمة أخرى في العالم على بناء مجتمعات شبيهة، مع الاستعداد لإقامة علاقات تجارية وعسكرية مع أي حكومة مستقرة مهما كانت الأيديولوجيا التي تتبناها. وتميزت سياسته أيضاً بالحذر الشديد من دخول حرب، بعد ما عاناه من حروب التدخل خلال الفترة 1918 ـ 1920، ومن الحرب العالمية الثانية التي أدت وحدها إلى مقتل سبعة ملايين إنسان حسب الإحصاءات الرسمية (وقد يكون الرقم الحقيقي أكبر بكثير)[62]، وتدمير شبه كامل للمراكز الأساسية الاقتصادية والبشرية، ثم أصبحت سياسة درء الحرب النووية مزية أخرى للسياسة السوفيتية بعد الانتشار الهائل للأسلحة النووية، والتي شكلت خطراً على الإنسانية جمعاء.

من المرجح أن الاتحاد السوفيتي لم يسعَ إلى تصدير الثورة، بل مارس سياسة هدفها المبدئي الحفاظ على دولته وتخفيف ضغط الغرب إزاءه، وتحاشي العزلة المفروضة عليه، وكانت معاهدته مع ألمانيا محاولة في هذا الصدد، إلا أنها باءت بالفشل بسبب العدوانية الهتلرية.

أما بعد الحرب، فقد قامت الثورة الصينية رغم نصائح موسكو، وكذلك فرضت ثورات فيتنام وكوبا نفسها، ولم يحلم أبداً باجتياح أوربا الغربية، فقد كان خطاب سعيه إلى التوسع خطاب دعاية بحتة.

وكانت مساندة الاتحاد السوفيتي لدول العالم الثالث، منذ مؤتمر باندونج عام 1955، فرصة ثمينة للخروج من العزلة، ومحاولة للتدخل خارج حدود اتفاقيات يالطا، لفك التحالف الأطلسي، وفصل أوربا الغربية عن الولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام وسيلة فعالة تمثلت في مساندة حركات التحرر الوطني، وحكومات دول العالم الثالث الوطنية؛ وهذا ما هدد طرق النفط لأوربا، مما شكل ضغطاً عليها للقبول بمبادئ التعايش السلمي الإيجابي، وبإقامة علاقات اقتصادية سوفيتية - أوربية تدعم تنميته الاقتصادية، وكان ديجول السياسي الأوربي الوحيد الذي فهم المنطق الدفاعي السوفيتي، لكن هذه السياسة لم تحقق أهدافها من خروتشوف إلى جورباتشوف.

اتسمت السياسة السوفيتية إزاء العالم الثالث بين الحربين العالميتين، بسمة دفاعية بحتة، اكتفت باستغلال التناقضات بين الدول الاستعمارية، مع إعلان تضامن أخلاقي مع حركات التحرر الوطني دون مد يد المعونة لها.

أتت التغيرات في المنطقة العربية، نتيجة التطورات المحلية، فلم يكن السوفييت وراءها، لكنهم استفادوا منها، وكان نجاح السوفييت نتيجة السعي وراء فرصة سانحة، كانت تتوافر - في الغالب - نتيجة إخفاق الدول الأخرى، وخاصة إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وليس بالاستناد إلى تخطيط مسبق.

ففي مرحلة الاندفاع السوفيتي جرى التركيز على حرمان القوى الغربية من استغلال مزايا المنطقة للإضرار بأمن الاتحاد السوفيتي، بواسطة نشر الأحلاف، دون التورط في صراعات يمكن أن تقود إلى مواجهات عسكرية، ذلك أن الجهد الحربي كان محصوراً في الإعداد لاحتمالات نشوب حرب مقبلة على المسرح الأوربي، لذلك كان الاتحاد السوفيتي حذراً من نشر قواته خارج دائرة دول أوربا الشرقية.

ومع ذلك فقد شهد العالم الثالث مئات النزاعات المسلحة، التي لا يجوز النظر إليها على أنها نتاج الحرب الباردة فقط، رغم تدخلات السوفييت والأمريكيين فيها، الذين أرادوا خوضها على أراضي الجنوب، من خلال القوى المحلية، بدلاً من خوضها على أراضيهم، أو على أراضي حلفائهم.

كما لا يمكن تبني اتهام الاتحاد السوفيتي، بأنه إمبريالية، إلا إذا استخدمت هذه الكلمة بأكثر معانيها عمومية، بحيث تشير إلى نفوذ قوة عظمى، لها مصالحها الدولية. أما من الناحية الاقتصادية البحتة، فلم يكسب الاتحاد السوفيتي كثيراً من روابطه مع العرب؛ إذ لم تحظ منتجاته

بجاذبية مثيلاتها الغربية وخاصة الاستهلاكية منها، ولاتزال ديون كثيرة له لدى العرب تقدر بمليارات الدولارات.

إن سياسة الاتحاد السوفيتي لا تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع العرب لسيطرته، أو أنه كان قادراً على ذلك، فالسوفييت - على غرار الإمبراطورية البريطانية قبلهم - موجودون في الشرق الأوسط بالدرجة الأولى بسبب مصالحهم الحيوية في أوربا وآسيا، ودور دول الشرق الأوسط هو دور الوسيلة لاحتواء الولايات المتحدة الأمريكية، وعرقلة مخططاتها لدمج المنطقة العربية في شبكة ترتيباتها الأمنية، دفاعاً عن حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية.

إن انتشار النفوذ السوفيتي في المنطقة العربية، لا يعود إلى نشاطات الأحزاب الشيوعية المحلية التابعة له في سياساتها ومواقفها، لأنها كانت ضعيفة ومحدودة التأثير، ولا إلى التيارات العربية اليسارية الأخرى، التي كانت تنظر للسياسة السوفيتية على أنها لم تكن ناشطة بما فيه الكفاية، وأنها تتجه أولاً لدعم الأنظمة والحكام، قبل منحها دعماً محدوداً لحركات التحرر الشعبية التغييرية.

ولم يستفد الاتحاد السوفيتي من معاداة التيارات الإسلامية الأصولية للغرب، لأنها اعتبرته مركزاً للإلحاد، وتناقضت معه أيضاً، في المراحل الأخيرة من وجوده، بسبب تواجده العسكري في أفغانستان.

ويمكن تلخيص المؤثرات العربية في العلاقات العربية ـ السوفيتية بالنقاط التالية:

1. ضعف ثقة السوفييت بقوة العلاقة مع العرب، الذين استخدموها في كثير من الأحيان ورقة مساومة مع الغرب.

2. كان التعاون العربي مع السوفييت انتقائياً، واضطرارياً، ومحدوداً.

3. الانقطاع المجتمعي والثقافي بين المجتمعين العربي والسوفيتي، مما أدى إلى فقدان علاقات مجتمعية بينهما، مقارنة بالتواصل النسبي مع المجتمعات الغربية.

أما مواقف الاتحاد السوفيتي من القضية الفلسطينية فيمكن ترتيبها وفقاً للمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: من عام 1917 حتى نهاية الحرب العالمية الثانية: معاداة فكرة الوطن القومي اليهودي، واعتبار الصهيونية حركة رجعية.

المرحلة الثانية: من عام 1947 حتى عام 1948: تأييد تقسيم فلسطين، والاعتراف بالدولة اليهودية، واعتبار حرب العرب ضد اليهود من تدبير الاستعمار، الذي هدف لتدريب الجيوش العربية استعداداً لمشاركتها في الحرب التي يتوقع الاتحاد السوفيتي من الغرب شنها ضده.

المرحلة الثالثة: من عام 1949 حتى عام 1955: الدعوة للتصالح بين العرب واليهود، مع استمرار العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وفتور العلاقات السياسية.

المرحلة الرابعة: من عام 1955 حتى عام 1981: اعتبار إسرائيل أداة في يد الاستعمار، مع رفض فكرة إزالتها.

المرحلة الأخيرة: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على الأراضي المحتلة، إلى جانب حق إسرائيل في الوجود.

هذا وقد شهدت العلاقات السوفيتية ـ العربية خلافات عديدة، منها:

1. الموقف من قيام دولة إسرائيل ومن استمرارها.
2. موقف السوفييت من وحدة مصر وسوريا، ومن وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، مما أدى إلى مطاردة الشيوعيين في سوريا، والقوميين العرب في العراق.
3. الخلافات مع النظام البعثي العراقي، والتنديد السوفيتي بالاقتتال العربي ـ الكردي.
4. تأزم العلاقات مع مصر، إثر محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان، ورفض تزويدها بالأسلحة.
5. استياء الجزائريين من حياد السوفييت من مشكلة الصحراء مع المغرب.
6. معارضة السوفييت للتدخل السوري في لبنان عام 1976.
7. الحياد السوفيتي من الحرب العراقية ـ الإيرانية في بداياتها، ووقف تزويد العراق بالأسلحة.

لقد كان لاستمرار العلاقات والتعاون وتشابك المصالح، دور مهم في إبقاء الخلافات العربية ـ السوفيتية ضمن حدود لا تصل إلى العداء أو القطيعة.

غير أن العلاقات العربية ـ السوفيتية لم تكن بمنأى عن عوامل سوفيتية داخلية عامة أثرت في سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المنطقة العربية، وأهمها:

1. محدودية الموارد وخصوصاً في المجال الاقتصادي، والاستياء الداخلي من القروض والمعونات والمساعدات الخارجية، بدعوى إمكانية استخدامها بشكل أكثر فائدة في الوطن حيث الحاجة ماسة لها، وأنها بلغت حد الاستنزاف.

2. النفط: كان الاتحاد السوفيتي مصدراً للنفط، مما أدى إلى تشابك علاقاته مع الدول العربية المصدرة للنفط، لذلك كانت سياسته في علاقاته مع دول الخليج العربي، مبنية على أساسين: "سياسة التريث" (wait and see policy) بمعنى انتظار الفرصة لبناء العلاقات دون استعجال أو تهور، و"سياسة مزدوجة" (double policy) بمعنى إقامة العلاقات مع الحكام من جهة، وتأييد حركات التحرر فيها من جهة ثانية، إلا أن الأولوية لديه كانت للعلاقة مع الأنظمة، مما جعلها تبدو سياسة معتدلة.

3. وجود أقليات مسلمة فيه يخشى أن تتأثر بالتيارات الإسلامية الأصولية، فيعمل على الحد من نشاطاتها داخل أراضيه، وفي الوقت نفسه يسعى لكسب بلدان المنطقة، التي لا تحبذ التضييق على الإسلام في الاتحاد السوفيتي.

4. اليهود السوفييت الذين لم يستطيعوا تشكيل لوبي، مثلما فعل اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان يحسب حسابهم في

السياسة السوفيتية في المنطقة العربية، فبعد الوفاق السوفيتي - الأمريكي، منح السوفييت 260 ألف تأشيرة خروج لليهود خلال الفترة 1974 - 1980، ذهبت أكثريتهم إلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية[63].

5. الشخصية القيادية، وانقسامات القيادة: أخذت السياسة الخارجية السوفيتية في الاعتبار الطموحات والأهداف الشخصية لصانعي القرار فيه.

6. دور المؤسسات في صناعة القرار في الاتحاد السوفيتي وهي: المعاهد الأكاديمية مثل معهد الاستشراق ومعهد العلاقات الدولية، ومعهد الاقتصاد الدولي، ومعهد أفريقيا، ووزارة الخارجية، وجهاز المخابرات، واللجنة المركزية والمكتب السياسي.

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي في الأوضاع العالمية والعربية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي، والتغيرات السياسية والاقتصادية الجذرية في بلدان أوربا الشرقية التي كانت تدور في فلكه، إلى سقوط حلف وارسو، وتحول روسيا من العداء للغرب إلى الشراكة والتحالف كشريك أصغر للولايات المتحدة الأمريكية على صعيد السياسة الدولية، وقد سعت للحصول على قروض من الدول الغربية، وتشجيع استثماراتها لإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية، ولتسهيل التحول إلى اقتصاد السوق، مما هدد بتحول روسيا إلى دولة تابعة في سياستها الخارجية والداخلية.

إن زوال الصراع بين الشرق والغرب، الذي كان يدور أساساً على أرض الجنوب، لا يعني أن مشكلات العالم قد حلّت بشكل سلمي، فالحقيقة أن التناقض الرئيسي في العالم، منذ أوائل القرن، والذي عاد إلى المقدمة مجدداً، هو التناقض بين الشمال الغني، والجنوب الفقير، الشمال الذي تهيمن دوله الصناعية الكبرى على أربعة أخماس الإنتاج العالمي، رغم أنها لا تأوي سوى مليار واحد من البشر، بينما يعيش أكثر من أربعة مليارات من البشر في دول الجنوب في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا أوضاعاً متخلفة في شتى المجالات، ويناضلون لتنمية بلادهم، ويصطدمون يومياً بتحكم الشمال الاقتصادي والسياسي بهم، المتحالف مع أنظمتهم التابعة.

أثّر الانكفاء الروسي، وزوال كل بعد أممي لسياسة روسيا الخارجية، سلبياً على علاقات الدول العربية الدولية، بأن ضيّق هامش المناورة أمامها، رغم عدم تماثل علاقاتها السابقة مع الاتحاد السوفيتي. فقد خسرت حليفاً استراتيجياً قوياً، ومصدراً مهماً للسلاح، ومعيناً اقتصادياً وتقنياً.

وزادت الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، فلم يكن ممكناً تنفيذ الهجوم الأمريكي على العراق، وحصاره المستمر لولا التغير الحاسم في ميزان القوى على الصعيد العالمي، ولم تربح شيئاً في الواقع دول المنطقة المعادية للاتحاد السوفيتي التي اعتبرت انهياره نصراً لها.

أما الأثر الإيجابي لانهيار الاتحاد السوفيتي على العرب، فقد أدى سقوط نموذج الدولة التسلطية، ذات الحزب الواحد، والزعيم الفذ، إلى تحول بعض الأنظمة الشمولية نحو إشاعة ديمقراطية نسبية، واعتراف

بالتعددية، ونهاية الادعاءات المتخفية وراء الاشتراكية لإقامة أنظمة "رأسمالية الدولة البيروقراطية" حسب النموذج السوفيتي المنهار، وهو ما شجع الأحزاب الشيوعية العربية أيضاً على تطوير برامجها، وأدى إلى وضوح الضرورة القصوى لسياسة استقلالية عربية، تعتمد أساساً على الذات، بدل الاعتماد على العوامل الخارجية، كما أدى إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية.

السياسة العامة لجمهورية روسيا الاتحادية

تشغل روسيا 76.5٪ من مساحة الاتحاد السوفيتي*، فهي أكبر دول العالم مساحة، وخامس دولة من حيث عدد السكان الذي يقدر بـ 148 مليون نسمة منهم 25 مليوناً من غير الروس، و19 مليون مسلم (أي ثاني ديانة بعد الأرثوذكسية)[64]. ورغم محاولة شطب دور روسيا العالمي، فإنها من الممكن أن تعود دولة عظمى في المدى التاريخي القريب، بفضل طاقاتها السكانية والاقتصادية والنووية الهائلة، كما أن انشغالها في السنوات القليلة الماضية باهتماماتها الداخلية، وتقلص دورها العالمي، لا يعني غيابها أبداً، فلديها رأس مال من خبرة التعاون والصلات جمعته خلال عقود طويلة من التعامل مع دول العالم بمختلف القارات.

وقد شهدت روسيا في عهد الرئيس بوريس يلتسين أسوأ فترة في تاريخها الحديث؛ إذ سلم يلتسين مقاليد البلاد لفئة طفيلية، قامت بالسطو على الأموال العامة، وباعت ثروات البلاد للغرب بأسعار بخسة، ودمرت

* بلغ عدد سكان الاتحاد السوفيتي السابق حوالي 250 مليون نسمة.

الصناعات، وهرّبت الأموال للخارج بأرقام خيالية، وصلت لمئات مليارات الدولارات من الأموال المنهوبة خلال عهده، وقدم يلتسين تنازلات سياسية وعسكرية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية والغرب لإخراج روسيا من أزمتها الاقتصادية، إلا أن هذه التنازلات كانت دون ثمن كاف.

أتى اختيار يلتسين لفلاديمير بوتين خلفاً له لمواجهة ثلاثة أخطار أساسية هي: انهيار روسيا بسبب أزمتها الاقتصادية، وانهيار الاتحاد الروسي إثر اندلاع حرب الشيشان، وخطر عودة الشيوعيين إلى السلطة[65]. وقدم بوتين أداءً مختلفاً في المجالات كافة على طريق إخراج روسيا من أزماتها المستمرة منذ عقد من الزمن، فعمل على إنعاش الاقتصاد، وتحريره من القيود البيروقراطية، وعلى مكافحة الفساد، بوضع حد لتسلط المافيات على الدولة والاقتصاد، وإخلاء الكرملين من الطغمة المقربة من يلتسين، وشجع على الاستثمار، وعلى تطوير الصناعات وبخاصة العسكرية، التي تعد أحد أهم الصادرات الروسية، كما عمل على خفض الضرائب، وإصلاح النظام المصرفي، وتقليص النفقات الحكومية، وزيادة المساعدات الاجتماعية، ورفع الرواتب، واتبع سياسة حازمة في حرب الشيشان، في محاولة لإعادة الهيبة للجيش الروسي، وتأكيد عدم السماح بتفتيت الاتحاد الروسي، كما أصدر قانوناً يحد من صلاحيات حكام الأقاليم لوضع حد لميولهم الانفصالية[66]، كل ذلك على أساس فهم صحيح بأن تطوير الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والإدارية سيكون له أثر حاسم على السياسة الخارجية الروسية.

تلخصت التوجهات العامة للسياسة الروسية، في بناء سياسة خارجية غير أيديولوجية، والقبول بفكرة التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي، مع الاهتمام بمحاولة عدم التخلي عن دور روسيا في العالم بصفتها دولة كبرى، مما جعلها تعود لمحاولة استرداد دورها العالمي، ولاستعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين للاتحاد المنهار، بالاستعانة بالشعار الجذاب للروس المتعلق بالمصالح الاستراتيجية للدولة الروسية. وتبدو هذه العودة واضحة في دول آسيا الوسطى بصورة خاصة، حيث عملت على التصدي للزحف الأمريكي نحوها. وفي أوربا تقوم روسيا بمحاولة عرقلة توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وتحوله إلى محور عسكري وسياسي للنظام العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر روسيا الحلف خطراً على مصالحها القومية وعلى التوازن الدولي[67]، لذلك هددت بإقامة كتلة عسكرية سياسية خاصة بها، مما جعل الحلف يكتفي بإنشاء "الشراكة من أجل السلام" مع منح العضوية الكاملة فقط لبعض دول أوربا الشرقية الراغبة في الانضمام إليه.

كان أول ابتعاد عن نهج التبعية للسياسة الأمريكية الذي جرى في عهد يلتسين، قد حدث إثر تعيين يفيجيني بريماكوف وزيراً للخارجية بداية عام 1996، وهو من أبرز الخبراء الروس في شؤون الشرق الأوسط، ويتقن اللغة العربية، وكان قد عمل في المنطقة العربية كمراسل لصحيفة البرافدا في أواخر الستينيات، ولعب دوراً مهماً أثناء حرب الخليج الثانية، ثم عاد ليتمتع بتأييد الكرملين والمعارضة الروسية والغرب، عندما عين رئيساً للوزراء في أيلول/ سبتمبر 1998 إثر أزمة اقتصادية خانقة، بينما أبدت

إسرائيل قلقها من احتمال أن يكون منحازاً للعرب، وكان قد عمل على تثبيت مبادئ أساسية في السياسة الخارجية الروسية[68]:

- خطأ السياسة التي اقتصرت على اتجاه واحد، واتباع سياسة منفتحة على كل الاتجاهات، نحو الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والصين واليابان والهند والمنطقة العربية ومنطقة المحيط الهادي الآسيوية وأفريقيا.
- لا وجود لأعداء دائمين، ولكن هناك حضور دائم للمصالح الوطنية، فالسياسة الروسية السابقة وقعت ضحية الصراع ضد الأعداء الدائمين من جهة، ودعم حلفاء دائمين من جهة أخرى، وذلك بالإقلاع عن المجابهة الأيديولوجية، والعودة إلى البراجماتية العقلانية.
- تكمن مهمة السياسة الخارجية في صون الأمن والاستقرار وسلامة الأراضي، وخلق الظروف المواتية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنع أي قوة خارجية من التفريق بين روسيا وبلدان رابطة الدول المستقلة، والعمل على حل مشكلات التكامل الاقتصادي بينها، وإقامة المجال الاقتصادي الموحد.
- لا تكمن مصالح روسيا في تكوين أحلاف متحركة أو ثابتة، بل في تأسيس علاقة شراكة في عالم متعدد الأقطاب، فلا تمكن الموافقة على نظام عالمي تقرره دولة واحدة.
- يمكن لروسيا أن تؤدي دور إحدى الدول الرئيسة على الساحة العالمية بالاعتماد على نفوذها المتراكم تاريخياً، وعلى وضعها الجيو ـ سياسي

المميز، وحضورها في واجهة النادي النووي العالمي، وإمكانياتها الاقتصادية المتنامية، وإنتاجها العسكري المتفوق، وطاقاتها العلمية والتقنية والفكرية الهائلة، وذلك إن حظيت باقتصاد قوي قادر على المنافسة.

لقد ثبت منذ السنوات الأولى لانهيار الاتحاد السوفيتي، أن التوجه الداخلي ليس بديلاً عن سياسة خارجية فعالة، فمثل هذه السياسة ستكون أحد العوامل الرئيسية في تحقيق الإصلاحات الداخلية، وستمكن روسيا من حل مشكلاتها الاقتصادية، ومن الدفاع عن سلامة أراضيها. وقد وجهت موسكو نظرتها الأولى إلى محيطها الإقليمي المباشر، فانصب اهتمامها على الدول التي يوجد فيها المواطنون الروس، بفضل وجود جاليات روسية كبيرة (25 مليون نسمة) وتتخذ حماية أمن هؤلاء الرعايا أهمية كبرى، فهم امتداد للأمن القومي المباشر لها، خلاف كونهم عنصراً أساسياً في ربط روسيا بمحيطها المباشر اقتصادياً وأمنياً، كما أنها عادت إلى معظم الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، باعتبارها مناطق نفوذ لها، بفضل تمركز القوات الروسية فيها، والتي تعمل على حفظ أمنها الداخلي والخارجي، وتعمل من خلال رابطة الدول المستقلة على إقامة منطقة اقتصادية موحدة معها[69]. وعادت روسيا لتلعب دوراً فاعلاً في الصراعات القومية في منطقة البلقان، التي تفجرت بعد انهيار الدولة اليوغسلافية، فوقفت إلى جانب الصرب الذين يشتركون مع الروس في الأصل السلافي والمذهبية الدينية، فكان لها دور لا يمكن تجاهله في اتفاقات وقف القتال في البوسنة، كما أنها دعمت الصرب في أزمة كوسوفا، من خلال رفضها أن

يقوم حلف الأطلسي بعملية عسكرية في كوسوفا دون موافقة مجلس الأمن، مهددة بأنها لن تقف موقفاً لامبالياً، وأن ذلك سيؤدي لعودة الحرب الباردة، ولم ترضخ للضغوط الأمريكية لمنعها من تزويد دول عديدة بالتقنية النووية والسلاح اللذين يشكلان جزءاً كبيراً من مبادلاتها التجارية العالمية، فهي تقوم ببناء مفاعلات نووية في إيران والهند.

الدور الروسي في النظام العالمي

شهد العالم المعاصر تطورات سريعة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والثقافية كافة، قربت بين أطرافه المتباعدة، وكادت تمحو الحدود بين كياناته المتعددة، وهذه السمة ليست جديدة، فقد شهدتها العصور القديمة والوسيطة، ولكنها اتخذت أبعاداً محدودة ومؤقتة مع الفتوحات الهيلينية والرومانية ثم العربية الإسلامية، ثم تسارعت مع النهضة الأوربية في أواخر القرن الخامس عشر، واكتشاف القارة الأمريكية، مروراً بالثورات الصناعية الإنجليزية والفرنسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والثورات الصناعية في غالبية الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وفي دول أخرى في آسيا وأمريكا في القرن العشرين.

وتميزت المرحلة من أواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، بهيمنة الدول الأوربية الكبرى: إنجلترا وفرنسا وألمانيا - بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا واليابان - على النظام العالمي، والصراع المسلح فيما بينها لاقتسام العالم أو إعادة اقتسامه، أما المرحلة الممتدة من

1945 حتى 1990 فتميزت بصراع القوتين العظميين الجديدتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ترافق مع صيغة تعايش سلمي قسمت مناطق النفوذ في العالم بينهما في ظل حرب باردة، لم تتخذ طابع السخونة إلا على أراضي بلدان العالم الثالث، التي أقامت دولها المستقلة، دون أن تنجح على الأغلب في استكمال تحررها السياسي، بتنمية شاملة لأوجه الحياة كافة، تجسر فجوة التخلف التي تفصلها عن البلدان المتطورة.

إن العولمة اتجاه لا يمكن لأي دولة أن تتجنبه، ولابد لها من التلاؤم معه، وتتجسد العولمة في مؤسسات منها: الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات التابعة لهما في كل المجالات، والشركات متعددة الجنسيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وشبكات الاتصال العالمية، ومجموعة السبعة الصناعيين الكبار، التي ستنضم إليها روسيا لتصبح العضو الثامن، وحلف الأطلسي. لكن هذه المؤسسات لم تتطور باتجاه سلطة عالمية، أو دولة فوق القوميات، فلاتزال الدول القومية تلعب دوراً أساسياً في الإطار السياسي والاقتصادي، متناقضاً مع توجهات العولمة، وتسعى كل دولة للإبقاء على البنى الوطنية في اقتصادها، وفي الوقت نفسه الاستفادة قدر الإمكان من العلاقات الاقتصادية العالمية، فالعولمة الحقيقية لا يكون لها معنى إلا إذا تجرأت على إعلان إلغاء الحدود تماماً، أي فتحها أمام هجرات اليد العاملة، كما تفتحها أمام المبادلات التجارية الحرة، وحركة رؤوس الأموال، وهذا الانفتاح ليس مدرجاً حالياً على جدول أعمال العولمة[70].

شارك الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة الأمريكية قيادة النظام العالمي في المرحلة الماضية، بسبب قوته العسكرية ونفوذه السياسي، وليس بسبب قوته الاقتصادية، وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية الآن منافسة اقتصادية حادة من حلفائها: الاتحاد الأوربي واليابان، اللذين استطاعت حشدهما وراءها أثناء الحرب الباردة، بدعوى الخطر السوفيتي. هذا التنافس سيجعل هيمنتها العسكرية والسياسية على العالم هشة، ومحكوم عليها بالفشل على المدى المتوسط، من ضمن أسباب عديدة منها: معارضة شعوب العالم الثالث، وتقدم أوربا واليابان بسرعة لتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً، التي يشكل تفوقها العسكري سبباً أساسياً في احتمال تخلفها عنهما، واختلاف المجتمع الأمريكي عن المجتمع الذي توافر للنازية لتحقيق مخططاتها للسيطرة على العالم، كما أن قانون المنظومة الرأسمالية العالمية هو التنافس الدائم، أما الهيمنة فهي استثناء قصير الأمد؛ إذ سرعان ما تتجدد الخصومات والتنافس بين المراكز الكبرى، وتنشب الحروب في أطراف النظام، لكن النزاعات بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وأوربا واليابان من جهة أخرى، ستظل لفترة طويلة محصورة في الإطار الاقتصادي، دون تحولها لصراع مسلح.

لم تتبلور السمات الجديدة لمستقبل النظام العالمي بعد، ونحن نعيش الآن في مرحلة انتقالية، تحمل احتمالات متباينة عديدة، فلاتزال أوربا موزعة بين العمل لمصلحتها الخاصة وبين الاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية، ولاتزال حصتها العالمية حصة الشريك الأصغر، فقرار شن حرب الخليج الثانية عام 1991 اتخذته الإدارة الأمريكية للحيلولة دون

تعملق كتلة أوربية، ولتفادي نشوء خطر جديد قادم من الجنوب، ليملأ مكان الخطر السوفيتي، وقد أظهرت هذه الحرب أن أوربا لم تختلف كثيراً عن الولايات المتحدة الأمريكية في معالجة الأمور التي تتعلق بالعالم الثالث بعامة، والمنطقة العربية بخاصة، وأن الدول الكبرى رغم تنافسها الاقتصادي، فإنها تتحالف ضد أي خطر مشترك على مصالحها يأتي من الدول المتخلفة، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقليص نفوذ أوربا واليابان في العالم، وهو ما يدل عليه الدور الأمريكي في أفريقيا، لإخراج النفوذ الفرنسي منها. وهكذا فإن أوربا واليابان اللتين تشكلان عملاقين اقتصاديين، لاتزالان قزمين سياسياً، وإذا أرادت أوربا أن تصبح قطباً عالمياً ثانياً، وهو أمر ممكن، فعليها انتهاج سياسة الاتجاه شرقاً، فالتقارب الأوربي ـ الروسي كابوس واشنطن منذ عام 1945، وقد عاد جورباتشوف للتذكير بمشروع ديجول حول أوربا موحدة حتى الأورال أو حتى فلاديفوستوك، حين طرح مشروعه "البيت الأوربي المشترك".

أما زيوجانوف رئيس أكبر كتلة في الدوما الروسي، فقد اعتبر أن الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يتجه لفرض هيمنته على العالم إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وفقدان وضعه كدولة عظمى، وظهور تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية كشريك صغير على صعيد السياسة الدولية، وأن لوحة العالم تتضمن: الولايات المتحدة الأمريكية، وأوربا الغربية، وروسيا التي لايزال من المبكر إسقاطها من الحساب كدولة عظمى رغم ضعفها، والصين، واليابان، والهند والبرازيل، والأخيرتان بدأتا تلوحان في الأفق. وهكذا فقد ظهرت على الساحة الجيو-سياسية معادلة ليست

ذات مجهولين كما في السابق، بل ذات عدة مجاهيل، وأصبح تحقيق التوازن العالمي أعقد بكثير[71].

ويرى زيوجانوف أن تجربة روسيا التاريخية تقف على الخط الواصل بين نمطي الحضارة الأوربي والآسيوي، روسيا التاريخية هي بمنزلة النواة الطبيعية للأورآسيوية، فقد لعبت دوراً خلال ثلاثة قرون قائم على ضمان التوازن الجيوسياسي في أوربا وآسيا، وقد انهار هذا الدور مع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، لذلك على روسيا الاعتماد على موقعها الجغرافي وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية والسكانية والسياسية لاستعادة دورها التقليدي[72]، ويقترح لتصحيح سياسة روسيا: أن تقوم على أساس الأخلاق الإنسانية العامة، وقواعد القانون الدولي، وتعتمد على استمرارية النشاط الدولي الذي مورس من قبَل روسيا ما قبل الثورة، ومن قبَل الاتحاد السوفيتي السابق، وعلى الاستقلال المطلق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، والتخلي عن الأدلجة المفرطة للسياسة الخارجية، وتأمين الكفاية الدفاعية. ويدعو في مواجهة النظام العالمي الجديد، إلى نظام عالمي مقبول من الجميع يفترض توازن المصالح بين مراكز قوى إقليمية، يملك كل منها منطقة مسؤوليته الجيو ـ سياسية الخاصة به[73].

تلوح السياسة الروسية الحالية بالتقارب الأوربي ـ الروسي، وأحياناً الروسي ـ الآسيوي، كلما احتاجت إلى تهديد الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأحلاف إذا أبرمت تعني ظهور مجمع صناعي ـ مالي ـ عسكري، يتمتع بثروات طبيعية غزيرة، ويجعل الهيمنة الأمريكية مستحيلة الاستمرار. ففي حرب الخليج الثانية كانت روسيا ستقف وراء أوربا لو

اتخذت موقفاً مغايراً مستقلاً عن واشنطن، ووقفت مع فرنسا والصين على رأس مجموعة كبيرة من الدول التي رفضت ضربة عسكرية أمريكية للعراق في شباط/ فبراير 1998، وذكرت روسيا أثناء هذه الأزمة، أن إمكانية نشوب حرب عالمية ثالثة لاتزال قائمة. وترفض روسيا حالياً، إلى جانب المعارضة الصينية والتحفظ الأوربي والياباني، نشر الولايات المتحدة الأمريكية لدرع دفاعي مضاد للصواريخ، كما تعارض الالتزام بالقوائم الأمريكية لدول تعتبرها إرهابية، فمع تحسن أوضاعها الداخلية باتت روسيا قادرة على رفع وتيرة معارضتها للسياسة الأمريكية، إلى حد تكاد تنشب "حرب باردة خفية" بين الدولتين.

وفي آذار/ مارس 1998 عقدت قمة روسية ـ ألمانية ـ فرنسية، مباشرة بعد إعلان الاتحاد الأوربي عن تأهل 11 دولة للعملة الموحدة "اليورو"، تعهدت فيها الدول الثلاث بإقامة علاقات اقتصادية وأمنية فيما بينها، حيث طرحت روسيا مجدداً فكرة إقامة عالم متعدد الأقطاب، بديلاً للنموذج الحالي المهيمن عليه أمريكياً، فتحفظ الطرفان الفرنسي والألماني على دور طاغ للولايات المتحدة الأمريكية، وأعربا عن رأيهما بأن القمة غير موجهة ضد أحد، وأن المطلوب عدم عزل روسيا، والاعتراف بمكانتها في أوربا، وتبني رؤية مشتركة لمستقبل أوربا بعد طي صفحة يالطا[74].

ورغم أن هذا اللقاء اتخذ مظهراً رمزياً أكثر منه عملياً، فإنه دل على الاتجاه القادم للتطورات في العالم، التي ستقلص كثيراً من التفرد الأمريكي الحالي، وعلى عودة الدور الروسي العالمي الذي ربما لا يكتفي بالتوجه غرباً، بل ربما يكون الاتجاه شرقاً الاحتمال الأقوى، فقد كانت

روسيا عبر التاريخ جسراً بين الغرب والشرق، يعتبرها الأوربيون آسيوية، ويعتبرها الآسيويون أوربية، فثورة عام 1917 الروسية اتجهت شرقاً، إثر الحصار الأوربي الذي عمل على عزلها، وفشل الثورات في أوربا الغربية، التي كانت تتوقعها ثورة عام 1917 كحركة داعمة لها.

تعمل روسيا حالياً في الاتجاهين أوربياً وآسيوياً: ففي توجهها غرباً عقدت روسيا مع ألمانيا اتفاقات بمليارات الدولارات في مجالي النفط والغاز، واعتبرتها الشريك الأول لروسيا في أوربا، بينما أعلن المستشار الألماني جيرهارد شرويدر أن لا سلام دائماً في أوربا دون إشراك روسيا في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأوربية[75]. إلا أن روسيا رغم كل التنازلات التي قدمتها مازالت غير مقبولة، مما جعل اندماجها مع أوربا أمراً صعباً، بسبب استمرار اصطفاف الدول الأوربية وراء السياسة الأمريكية، وعدم جدية التوجه الاستقلالي الأوربي، وبخاصة إذا كانت روسيا تسعى لعلاقات جديدة مع الغرب على أساس المصالح المشتركة، وليس على أساس التبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

وربما يعيد التاريخ نفسه ثانية بتوجه روسيا شرقاً نحو الصين التي تبلغ تجارتها معها نحو 5 مليارات دولار، حيث عقدت اتفاقات تجارية وسياسية وعسكرية، واستثمارات كبيرة، واتفقت الدولتان على مقاومة تمدد حلف الأطلسي، والعمل لإقامة شراكة استراتيجية. كما توجهت للهند التي تقيم معها تعاوناً واسعاً في مجالات اقتصادية وعسكرية، ووقعت اتفاقات دفاع عن المصالح المشتركة مع كوريا الشمالية، واستمرت في تصدير التجهيزات

النووية والأسلحة لإيران رغم التهديدات الأمريكية، وتسعى الدولتان لإقامة علاقات تعاون أمني واقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبحر قزوين[76]، فالتلاقي الاستراتيجي الروسي-الصيني-الهندي-الإيراني، وإن أمكن العربي مستقبلاً، حتى لو لم يتخذ شكل التحالف السياسي العسكري، خطوة مهمة في مواجهة الهيمنة الأمريكية.

وتصدر روسيا مع كل هذه الدول بيانات مشتركة تنتقد التفرد الأمريكي في تقرير مصير العالم، وترفض النظام العالمي أحادي القطب، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى من خلاله لتجاهل مصالح روسيا في العالم، وإقصائها عن أي دور فاعل في القضايا الدولية، وإبقائها غارقة في أزماتها، وتهميشها لجعلها مجالاً حيوياً لاستثمارات الغرب، ومصدراً للمواد الأولية لصناعاته، والتصدي لمحاولتها العودة لنادي الدول الكبرى.

السياسة الروسية في المنطقة العربية

بعد نزع الطابع الأيديولوجي عن علاقات روسيا مع الدول العربية، ونبذ الفكرة التبشيرية "الغد الشيوعي"، تطابقت سياسات روسيا مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسطية، مقابل مكافآت، لم تحصل منها سوى على مساعدات محدودة (أقل من المتوقع بكثير)، مما جعلها تتجه نحو الابتعاد عن السياسة الأمريكية، وهكذا فإن التأثير الأمريكي في السياسة الخارجية الروسية الذي لوحظ في السنوات الأولى عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قد تقلص بفضل اشتداد الانتقادات الداخلية من المعارضة التي تشكلت من تحالف القوميين والشيوعيين.

تعود روسيا إلى المنطقة العربية لتظهر أن دورها الدولي لايزال مؤثراً، ولكن الذي سيساعدها على بناء علاقات جديدة هو أن تشغل موقفاً مستقلاً خاصاً بها، مع أن المصالح المختلفة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية ستحكمها المنافسة دون أن تتطور إلى مجابهة، فهما شريكان بالرغبة في تأمين السلام في المنطقة، ورفض نشر أسلحة الإبادة الجماعية وتحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولكنهما تختلفان حول وجود القوات الأجنبية - وبخاصة الأمريكية - في الخليج العربي.

ومن أسس السياسة الروسية في المنطقة العربية تأمين حدودها الجنوبية[77]، ومنع أي صراعات قد يكون لها آثار سلبية على أمنها، ورغم أن الدخول السوفيتي للمنطقة العربية ودخوله في منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية بدأ عام 1955، فإنه لم يستطع الفوز بالمنطقة، وظلت المصالح الأمريكية مضمونة، وبخاصة مصالحها النفطية، بواسطة إسرائيل من جهة ولتميز علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع معظم الأنظمة العربية من جهة أخرى. وفي شباط/ فبراير 1998 عارضت روسيا استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وطالبت بحل دبلوماسي، كما حذرت من قصف مخزونه الكيماوي والجرثومي، لأنه يهدد آسيا الوسطى وروسيا بالتلوث، وطالبت بوقف الغارات الجوية الأمريكية والبريطانية التي تستهدف الأراضي العراقية، وبإلغاء مناطق الحظر الجوي، وبإعادة العراق إلى المجتمع الدولي، كما طرحت مشروعاً لنظام أمني في الخليج العربي يضم كل دوله - بما فيها العراق وإيران - يمكنها من الاستغناء عن الوجود

الأجنبي المكثف، ويأخذ في الاعتبار مصالح دول المنطقة كافة[78]. كما دعت لرفع العقوبات عن العراق، وإنهاء القيود المفروضة على صادرات النفط العراقية، وإنهاء التدخل في شؤون العراق الداخلية[79].

وترى روسيا في العراق شريكاً لها في السنوات العشر القادمة بعد أن فقدت حلفاءها الآخرين في المنطقة، وبالمقابل صرح نائب رئيس الوزراء العراقي أثناء زيارته لموسكو: إن روسيا قوة عظمى محبة للسلام، وصديقة للعرب والمسلمين، قادرة على بذل جهود لتطبيع العلاقات في منطقة الخليج[80]، وإن مساهمتها في شؤون الشرق الأوسط تساعد على حل قضايا كثيرة، أما إضعافها فيخدم مصالح إسرائيل[81]. كما أيد العراق سياسات روسيا في الشيشان، بينما شهدت العلاقات السعودية ـ الروسية فتوراً بعد اتهامات وجهتها روسيا للمملكة العربية السعودية بدعم حركة استقلال الشيشان.

وتسعى روسيا لدور فعال في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وليس شكلياً كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس تأييدها لقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ قراراتها على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، مستغلة فشل تفرد الراعي الأمريكي في دفع عملية التسوية، التي تجمدت على المسارات كافة: الفلسطينية والسورية واللبنانية، وهي ترى أن دورها سيكون فاعلاً بسبب تمتعها بعلاقات متوازنة مع دول المنطقة كلها، وأن إنجاح عملية التسوية يحتاج لجهد جماعي، فهي مع دور أوربي، ومع تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وذلك ليس بديلاً

عن الدور الأمريكي بل مكملاً له، فمواقف روسيا الاتحادية من التسوية في الشرق الأوسط هي استمرار للسياسة السوفيتية بشكل كبير، فهي تطالب إسرائيل بالالتزام بحل شامل، وباستئناف المفاوضات مع سوريا ولبنان على أساس الانسحاب من كامل الأراضي المحتلة، وبالتنفيذ غير المشروط لاتفاقيات السلام، وبإيقاف سياسة الاستيطان، وإجراءات الحصار على المناطق الفلسطينية، وترفض تحميل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مسؤولية الأعمال الإرهابية، وتعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، لكن نقطة ضعف الموقف الروسي تكمن في غياب موقف عربي حازم في هذا الاتجاه[82]، وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن أن روسيا مستعدة للتعاون مع الدول العربية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي تحترم الخيار الاستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام، وتسانده كلياً، وتأمل وقف تصعيد العنف، واستئناف عملية السلام والحوار السياسي[83].

أما عن علاقات روسيا مع إسرائيل، فقد تحسنت بعد أن فتح الاتحاد السوفيتي باب الهجرة لليهود في منتصف عام 1989 ليصل عددهم إلى 450 ألفاً حتى عام 1993، وقد جاءت الموجة الضخمة من المهاجرين اليهود، نتاجاً للتغييرات العاصفة في السياسات السوفيتية الخارجية والداخلية، التي أدت لرفع القيد عن الهجرة إلى الخارج، وإفساح المجال لنشاط العناصر الصهيونية داخل الاتحاد السوفيتي، وإلى تقدم سريع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل، فقد وصل إلى إسرائيل 290 ألف مهاجر منذ بداية عام 1990 إلى منصف أيار/ مايو 1991، جاء 93٪ منهم من الاتحاد السوفيتي، ونسبة 30٪ منهم مشكوك في يهوديتهم جزئياً أو كلياً، وهم

الذين استغلوا الباب المفتوح للهجرة[84]. وبلغ مجموع الناطقين بالروسية في إسرائيل 800 ألف، ويشكلون بذلك أكبر مجموعة إثنية فيها بعد العرب.

وكان اليهود قد استغلوا الحريات الجديدة في روسيا في عهد بوريس يلتسين، ليشكلوا لوبياً يهودياً، له دور مهم في النشاط المالي والإعلامي. إلا أنه مؤخراً، وبعد تذمر واسع من نشاطاتهم المختلفة، قامت شرطة بوتين باقتحام مؤسسة ميديا ـ موست الإعلامية في موسكو، لصاحبها فلاديمير جوسينسكي، نائب رئيس المؤتمر اليهودي في روسيا، ونائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، والذي يحمل الجنسيتين الإسرائيلية والروسية، وكان قد أثرى بشكل سريع بعد عام 1990، ويحظى بدعم أوساط إسرائيلية وأمريكية، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية في إسبانيا، بناء على طلب القضاء الروسي، الذي يتهمه بسرقة الأموال العامة[85].

وينتقد مثقفون يهود سياسة الاندماج القسرية التي اتبعت في الاتحاد السوفيتي السابق، ويسعون لتميزهم القومي ولعلاقات أفضل مع إسرائيل، وبنوا في هذا السبيل عشرات المؤسسات العلمية، ومئات المدارس التي تدرس اللغة العبرية، وجامعة يهودية مستقلة في موسكو، وتقام الكنس في أنحاء روسيا، ويقود المؤسسات اليهودية في روسيا "الكونجرس اليهودي لعموم روسيا"، ويضم رجال أعمال وعلماء وفنانين ومثقفين، وتسعى إسرائيل من وراء اللوبي اليهودي لتجيير مواقف روسيا السياسية لمصلحتها، أو على الأقل لتحييدها.

إن اهتمام روسيا بالعالم العربي في الفترة الحالية مركز على العلاقات الاقتصادية أكثر من السياسية، فقد شدد الرئيس بوتين على ضرورة تركيز

الدبلوماسية الروسية على الوجه الاقتصادي للعلاقات الخارجية الروسية، مع مراعاة مصالح روسيا كدولة عظمى، التي لا تقتصر على أوربا، أو آسيا فقط، بل تتوزع في كل أنحاء العالم[86]، فمن المهم لها جذب الاستثمارات، وبخاصة الخليجية، وتنشيط العلاقات التجارية، ومنها تجارة السلاح، حيث تعتبر البلاد العربية سوقاً مهمة لمثل هذه التجارة[87]، وهي علاقات محدودة، لكنها تسعى لتطويرها، فقد كان التبادل التجاري لروسيا في عام 1995 : 49.5٪ مع أوربا، و22.5٪ مع دول الكومنولث، و15٪ مع الدول الآسيوية غير العربية، و8.6٪ مع دول الأمريكيتين، و2.6٪ مع دول البلطيق الثلاث، و1.3٪ مع الدول العربية[88].

وتظهر أهمية الخليج العربي في السياسة الروسية من كون 50٪ من اللقاءات الروسية مع الدول العربية بين عامي 1992 ـ 1994، تمت مع دول خليجية. وفي أيار/ مايو 1993 حضر رسلان حسبولاتوف مؤتمر "روسيا والعالم العربي" في المملكة العربية السعودية، كما زار وزير الخارجية الروسي دول الخليج العربية في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، واشتركت روسيا في معرض الأسلحة بدبي في الشهر نفسه، ووقعت اتفاقية دفاعية مع دولة الكويت في عام 1993 ترافقت مع إجراء صفقة أسلحة بمبلغ 760 مليون دولار[89]، كما أقامت المملكة العربية السعودية مركزاً إسلامياً في موسكو، وتم تبادل زيارات على مستويات عالية بين مسؤولين من دول الخليج العربية وروسيا لتعزيز العلاقات وتطويرها.

أما بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى فقد انخفض التبادل التجاري مع مصر خلال الفترة 1991 ـ 1992 ضمن إطار انخفاض عام لحجم التبادل

التجاري الروسي مع العالم الخارجي، واستمرت مشروعات كان قد تم التعاقد عليها في عهد الاتحاد السوفيتي، كمشروع أبوطرطور، والبطارية الرابعة في فرن فحم الكوك بحلوان، وبلغت قيمة الصادرات المصرية 40 مليون دولار، أما الواردات فبلغت 400 مليون دولار[90]، والعائقان الرئيسان أمام تطور هذه العلاقات الاقتصادية، هما القوانين الروسية الجديدة التي أدت لصعوبات في التعامل أكثر مما كان في عهد الاتحاد السوفيتي، ومشكلة الديون السابقة للاتحاد السوفيتي على مصر، ومع ذلك فقد وقع الطرفان على مذكرة تفاهم حول التبادل السلعي في كانون الأول/ ديسمبر 1991، ثم اتفاق للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني في أيار/ مايو 1992، تتم بموجبه مبادلة آلات ومعدات روسية بعطور ومستحضرات تجميل وزيوت طبيعية وأثاث. وعقد في القاهرة في أيار/ مايو 1994 مؤتمر "روسيا والعالم العربي"، ووقعت اتفاقية للتعاون الثقافي والعلمي بين البلدين عام 1995، وزار الرئيس المصري حسني مبارك موسكو في أيلول/ سبتمبر 1997، وأظهر حرصاً خاصاً على دور روسيا كأحد راعيي مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وكانت مصر قد أيدت استمرار مسيرة الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي إبان محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في آب/ أغسطس 1991، وأنشأت صندوقاً خاصاً للمعونة الفنية لجمهوريات كومنولث الدول المستقلة، لنقل تجربة التحول إلى اقتصاد السوق إليها.

ومن الملاحظ أن مبيعات السلاح الروسي للعراق قد انخفضت من 7.8 مليارات دولار خلال الفترة 1986 ـ 1989 إلى 500 مليون دولار[91]، لكنها

من جهة أخرى أبرمت عقوداً نفطية في آذار/ مارس 1997 بقيمة 20 مليون دولار، وعقداً لتطوير حقل نفط القرنة في جنوب العراق بقيمة 3.8 مليارات دولار ومدته 23 عاماً، ويقدر دين روسيا على العراق بـ 7 مليارات دولار، وتستورد روسيا ضمن إطار برنامج النفط مقابل الغذاء 400 ألف برميل نفط يومياً[92]. وكان يلتسين قد ألغى قانوناً أصدره مجلس الدوما بتأييد 289 نائباً واعتراض 20 نائباً، يسمح باستئناف العلاقات التجارية مع العراق، وتنفيذ مشروعات مشتركة، مما كان سيعني انسحاب روسيا من النظام الدولي لتطبيق الحصار الاقتصادي، إلا أنها لاتزال تعمل بالتعاون مع فرنسا والصين لإلغاء العقوبات المفروضة على العراق.

أما بالنسبة إلى العلاقات مع سوريا فقد تم تجاوز الخلافات حول حجم الديون المستحقة على سوريا، ومطالبها بالحصول على تعويضات عن عقود مع السوفييت لم تنفذ، ولم تعد هذه المسائل تعوق التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فقد دعمت روسيا استئناف المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية عند النقطة التي توقفت عندها، مؤيدة بذلك وجهة النظر السورية، وأبرمت معها صفقات أسلحة جديدة، منها صفقة صواريخ حديثة مضادة للدبابات. وأعلن السفير الروسي في سوريا أن دعم القوة العسكرية الدفاعية السورية، مسألة مهمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وأكد وجود خبراء روس بأعداد كبيرة في سوريا، وأن وحدات سورية وروسية قامت بتمرينات حربية مشتركة في روسيا، ويبلغ حجم التبادل التجاري بينهما 150 مليون دولار يجري العمل على زيادته بشكل كبير. ويعمل في سوريا عدد من الشركات الروسية في مجال ضخ النفط

ومد الأنابيب والاستكشاف وخدمات نفطية أخرى، ويجري العمل على عقد اتفاقيات تعاون في مجالات النفط والغاز[93].

وجاءت زيارة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد إلى موسكو في تموز/ يوليو 1999 كأول زيارة له إلى روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، لتضيف مقوماً جديداً للعلاقات، التي تحددها معاهدة صداقة وتعاون تنظم العلاقات بين الطرفين في الميادين الاقتصادية والفنية والتبادل التجاري، وهناك 75 مشروعاً يتعاون فيها البلدان وقد تم تنفيذ معظمها[94].

وفي عام 1998 دارت مفاوضات مع اليمن من أجل تصدير طائرات سوخوي 27 التي تعتبر من أفضل المقاتلات الروسية العاملة حالياً[95]. كما حاولت روسيا في الأمم المتحدة الحيلولة دون فرض عقوبات على ليبيا، وسمح البرلمان الروسي بتصدير البضائع إليها، ومساعدتها ضد نظام العقوبات. كما أيدت تنفيذ القرار 425 القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية دون شروط من جنوب لبنان، وعقدت مع لبنان اتفاقيات تجارية وثقافية، كما قام رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بزيارة إلى موسكو في نيسان/ إبريل 1997 [96].

آفـــاق

بدأت روسيا تتخطى أزمتها الداخلية، فقد بدأ وضع حد للتضخم الذي كانت نسبته 2000٪ عام 1992، لينخفض إلى 900٪ عام 1994، ثم ليصل إلى 25٪ عام 1998[97]، كما حققت نسبة نمو إجمالي حوالي 3٪ لأول مرة منذ عام 1990. ولا يعني هذا أن الاقتصاد الروسي قد تعافى تماماً من

الأزمات؛ إذ إن خفض سعر الروبل في أواخر آب/ أغسطس 1998، تسبب في توقف المصارف عن دفع الديون الخارجية والفوائد وعن سحب الودائع، كما أدى أيضاً إلى ارتفاع حاد في الأسعار، غير أن سياسات بوتين الإصلاحية انعكست على مشروع الموازنة للعام 2001 التي حققت توازناً بين الواردات والنفقات للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وعجزاً لا يتجاوز 1.1٪ للعام المنصرم[98]، ونسبة تضخم 9.5٪ خلال الأشهر الأولى من عام 2000 مقابل 30٪ خلال الفترة نفسها من عام 1999، كما سجل الناتج القومي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة 7.3٪ خلال النصف الأول من عام 2000 بينما كان متراجعاً خلال الفترة 1993 ـ 1999[99]، وقد اعترفت الدول الصناعية السبع الكبار في مؤتمر أوكيناوا باليابان بتحسن أداء الاقتصاد الروسي، حتى إن ألمانيا أيدت ضم روسيا للمجموعة كعضو ثامن كامل العضوية.

ولا يعني هذا - مرة أخرى - أن الأزمة تم تجاوزها، إلا أن خطوات واسعة تمت في السنة الأولى من حكم بوتين، وحين تستطيع روسيا تجاوز هذه الأزمة، التي هي في جانب كبير منها نتيجة التقيد بتوجهات خبراء صندوق النقد الدولي، ستتمكن من الاستمرار في تعميق دورها العالمي، الذي من المتوقع له أن يتجه إلى إعادة العلاقات السابقة للاتحاد السوفيتي المنهار مع دول العالم الثالث، وبخاصة مع المنطقة العربية، وسيمكنها من ذلك وضعها المتميز جغرافياً، فهي على تماس مع جزء كبير من دول العالم الثالث، بالإضافة إلى وضعها الوسيط اقتصادياً بين الغرب المتقدم، وبين العالم الثالث المتأخر، ولخبراتها السابقة في التعامل مع البلدان العربية

والآسيوية والأفريقية، ويمكن استخدام هذه الخبرات دون عوائق أيديولوجية. وهي لا تبدأ هنا من نقطة الصفر، بل من رصيد تاريخي مهم، فهي لم تحتل أي بلد عربي، ولم تشارك في استعمار المنطقة العربية، ولم تدخل في أي نزاعات جدية طوال قرون، بل عملت على دعم الشعوب العربية للحصول على استقلالها، وساعدت الدول العربية المستقلة على تنمية اقتصادها وتدعيم دفاعاتها.

ومن شروط قيام علاقات روسية ـ عربية متجددة في القرن الجديد، بالإضافة لتجاوز روسيا لأزمتها الداخلية الراهنة، استمرار رفضها لانفراد قطب عالمي واحد بالهيمنة على النظام العالمي، بفاعلية كبرى تنتقل من الإدانات الإعلانية في البيانات المشتركة، إلى السعي لاستعادة دورها ومركزها كدولة كبرى، وإعادة نسج تحالفات واسعة على المستوى العالمي على أساس العلاقات المتكافئة وتبادل المصالح وتوازنها، دون العودة للحرب الباردة، والعمل على إنهاء الحروب في العالم على أساس إنساني وعقلاني، وإقامة نظام عالمي جديد يوفر الأمن والرفاهية لكل شعوب العالم، وينهي التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية، ويعالج مشكلات الكون: الأمراض والفقر والتخلف والبيئة وحقوق الإنسان، وهذه ليست أحلاماً وإنما أهداف للبشرية في القرن الجديد، فقد جاء في بيان كوبي ـ روسي مشترك، يدعو لعالم متعدد الأقطاب، إبداء الأسف لانعكاسات العولمة الاقتصادية على الدول الفقيرة[100].

أما شروط نجاح هذه العلاقات من الجانب العربي، فهي منوطة بما يفعلونه لإنجاحها، فحاجتهم إليها ماسة، إذ لا يمكنهم ربط أمورهم بقطب

واحد لفترة طويلة بما يحمله هذا من تحكم بمصيرهم، كما لا يمكنهم الاطمئنان لواردات ثرواتهم النفطية، التي لن تستمر طويلاً في ظل استفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم، فهي تستطيع تقليص هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن، في كل فرصة مناسبة، والدليل على ذلك هبوط أسعار النفط، وتأكل مدخرات الدول النفطية، لدرجة أن العجز قد دخل ميزانيات بعضها، كما لا يمكن استبعاد الاستعاضة عن النفط ببدائل أخرى. فإذا لم تدرس هذه الاحتمالات المتوقعة ويخطط منذ الآن لتدارك آثارها بالوسائل المختلفة، وبشكل خاص تمتين العلاقات مع كل الدول الكبرى، فإن المنطقة العربية برمتها ستسير نحو الكارثة المحققة، ولن تنجو الأنظمة العربية المتخلفة عن مواكبة مثل هذه التطورات من انفجارات داخلية تعيد ترتيب الأوضاع العربية نحو المزيد من الاستقلالية، ومن تقليص التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للقطب الواحد.

لكن العرب لم يفعلوا حتى الآن الشيء الكثير لتأكيد هذا الخيار، بل إن إسرائيل سبقتهم لاحتلال بعض المواقع داخل الاقتصاد والسياسة الروسية، مستفيدة من اللوبي اليهودي الروسي، علماً أن بإمكان العرب توجيه استثمارات كبيرة من العوائد النفطية إليها، وتوسيع التبادل التجاري معها، وعقد اتفاقات في شتى المجالات، والاعتماد عليها مجدداً في التزود بالسلاح، والتعاون معها - رغم زوال الاستقطاب العالمي في الشرق الأوسط - كبديل محتمل للولايات المتحدة الأمريكية التي تتحالف مع إسرائيل، أو على الأقل كورقة ضغط لتعزيز مواقفهم تجاه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

لقد تقلب العرب كثيراً منذ أوائل القرن العشرين، ومنذ بدء نهضتهم الحديثة، في علاقات خضوع لدول خارجية مختلفة، أو في علاقات تحالف، لتأمين استمرار التحرر النسبي الذي حصلوا عليه، أو لتحسين أوضاع شعوبهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتحالفوا مع بريطانيا ضد الهيمنة العثمانية، ومع ألمانيا ضد الهيمنة البريطانية والفرنسية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية ضد الهيمنة الأوربية، ثم مع الاتحاد السوفيتي ضد إسرائيل والغرب عموماً، ولم تؤد هذه التحالفات جميعها غايتها في تحقيق النهضة العربية الشاملة المأمولة.

إن تجزئة الأمة العربية إلى دول عديدة، كثيراً ما تكون متصارعة فيما بينها، قد جعلت العرب بحاجة لأي دعم خارجي في صراعاتهم مع القوى الكبرى، أو بعضهم مع بعض، وسعت القوى الكبرى لاستمرار هيمنتها عليهم بالتعاون مع نخب سياسية محلية حاكمة، وهي المستفيدة الوحيدة من التحالف مع القوى الخارجية، فتعثرت مسيرة نهضتهم، وراوحوا في الموقع الأضعف المحتاج إلى المساعدة، دون أن يكون لهم دور ما على المستوى العالمي، تؤهلهم له إمكانياتهم الضخمة، الاقتصادية والبشرية والجغرافية، والتي لم يحسنوا استغلالها حتى الآن بشكل علمي وعقلاني ومنظم.

وسيظل العرب بحاجة للدعم الخارجي، مضطرين لدفع أكلاف غالية لتبعيتهم، لفترة طويلة من القرن الواحد والعشرين، إن لم يتمكنوا من وعي ضرورة وحدتهم، التي تجعلهم كتلة كبيرة لها ثقل ودور عالمي إلى

جانب الأقطاب الآخرين في عالم متعدد القطبية، قادم لا محالة، عالم التكتلات الكبيرة المتعددة: أمريكا القارية، أوربا أو أوراسيا، شرق آسيا.

فهل نشهد إلى جانب هذه التكتلات، الكتلة العربية، التي تتعامل مع العالم كشريك مكافئ للكتل الأخرى، من أجل مستقبل عربي أفضل؟

هذا الأمل معقود على نهوض الشعوب العربية بالدرجة الأولى، حينما تضع مصالحها المشتركة بين أيديها هي، لا بين أيدي السلطات الحاكمة، ولا بين أيدي الدول الخارجية.

الهوامش

1. بازيلي، **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي** (بيروت: دار الحداثة، 1988)، ص 81.

2. ك. ن. كوتلوف، **تكون حركة التحرر الوطني في المشرق العربي (منتصف القرن التاسع عشر - 1908)**، ترجمة سعيد أحمد (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1981)، ص 192.

3. مارينا بانتنسكوفا، **جذور الأزمة اللبنانية والعدوان الاستعماري على سورية 1860 - 1861** (بيروت: دار المنارة، 1991)، ص 281.

4. المرجع السابق، ص 18.

5. المرجع السابق، ص 194.

6. المرجع السابق، ص 87.

7. هاشم بهبهاني، **الاتحاد السوفييتي والقومية العربية 1817 - 1966**، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 11.

8. كوتلوف، مرجع سابق، ص 457.

9. وثائق الأممية الشيوعية، المؤتمر الأول لشعوب الشرق (باكو 1 - 8 أيلول/ سبتمبر 1921)، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الطليعة، 1972)، ص 131.

10. فهد القحطاني، **شيوعيون في السعودية، دراسة في العلاقات السوفييتية السعودية (1902 - 1988)** (لندن: الصفا للنشر والتوزيع، 1988)، ص 302.

11. فلاديمير إيليتش لينين، **حركة شعوب الشرق الوطنية التحررية** (موسكو: دار التقدم، 1967)، ص 19.

12. المرجع السابق، ص 138.

13. المرجع السابق، ص 140.

14. المرجع السابق، ص 421.

15. "15 عاماً في تاريخ العلاقات العربية السوفييتية" (ملف)، مجلة **الطليعة**، القاهرة، العدد 11، تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، ص 101 ـ 119.

16. والتر لاكور، **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط** (بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، 1959)، ص 75.

17. وثائق الأممية الشيوعية، **الأممية الشيوعية والثورة العربية**، وثائق 1931، ترجمة إلياس مرقص (بيروت: دار الحقيقة)، ص 45.

18. فلاديمير لوتسكي، **الحرب الوطنية التحررية في سوريا 1925 ـ 1927**، ترجمة الدكتور محمد دياب (بيروت: دار الفارابي، 1987)، ص 154.

19. وثائق الأممية الشيوعية، مصدر سابق، ص 44.

20. ناجي علوش، **الماركسية والمسألة اليهودية** (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 128.

21. مجموعة علماء سوفييت، **الاتحاد السوفييتي وأفريقيا** (موسكو: أكاديمية العلوم السوفييتية، 1983)، ص 140.

22. والتر لاكور، مرجع سابق، ص 105.

23. آ. ريزينكوف، **الكومنترن والشرق الاستراتيجي والتاكتيكات** (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1987)، ص 342.

24. الحكم دروزة، **الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية** (دمشق: منشورات حركة القوميين العرب، 1961)، ص 371.

25. والتر لاكور، مرجع سابق، ص 147.

26 . إلياس مرقص، **تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي** (بيروت: دار الطليعة، 1964)، ص 43 .

27 . فهد القحطاني، مرجع سابق، ص 266 .

28 . إلياس مرقص، مرجع سابق، ص 48 .

29 . والتر لاكور، مرجع سابق، ص 163 .

30 . المرجع السابق، ص 180 .

31 . ناجي علوش، مرجع سابق، ص 87 .

32 . هاشم بهبهاني، مرجع سابق، ص 105 .

33 . المرجع السابق، ص 76 .

34 . الحكم دروزة، مرجع سابق، ص 309 .

35 . ناجي علوش، مرجع سابق، ص 104 ـ 106 .

36 . فؤاد المرسي، **العلاقات المصرية السوفييتية 1943 ـ 1956** (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، 1977)، ص 92 .

37 . المرجع السابق، ص 110 .

38 . باترك سيل، **الصراع على سورية** (بيروت: دار الأنوار، 1968)، ص 204 .

39 . المرجع السابق، ص 139 .

40 . فهد القحطاني، مرجع سابق، ص 269 .

41 . والتر لاكور، مرجع سابق، ص 205 .

42 . المرجع السابق، ص 280 .

43. باتريك سيل، مرجع سابق، ص 377.

44. المرجع السابق، ص 378.

45. هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفييتية في الشرق الأوسط 1955 ـ 1975**، ترجمة عبدالله إسكندر، الطبعة الثانية (بيروت: دار الكلمة، 1983)، ص 76.

46. والتر لاكور، مرجع سابق، ص 345.

47. رشيد الخالدي، **الاتحاد السوفييتي وكامب ديفيد**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 26.

48. فرد هاليدي، **السياسة السوفيتية في "قوس الأزمة"**، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 76.

49. الأرقام من والتر لاكور، مرجع سابق، ص 288.

50. طه عبدالعليم طه، «آفاق العلاقات الاقتصادية العربية السوفييتية في عهد غورباتشوف»، **المستقبل العربي**، العدد 110، 4/ 1988، ص 59 ـ 78.

51. الأرقام من شيمون شامير وآخرون، **الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط**، بلا دار طباعة (محفوظ في مكتبة الأسد بدمشق تحت رقم 104356)، ص 254.

52. الأرقام من إليكسي فاسيليف، **روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط، من الرسولية إلى البراجماتية**، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر بموسكو (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1966)، ص 167.

53. الأرقام من مجموعة كتاب سوفييت، **الاتحاد السوفييتي والبلدان النامية: التعاون الاقتصادي** (موسكو: دار التقدم، 1984)، ص 119.

54. محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة: الانفجار 1967** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1990)، ص 91.

55. فريد عبد المجيد، **محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1967 ـ 1970** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1979)، ص 66.

56. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 754.

57. شيمون شامير، مرجع سابق، ص 337.

58. الأرقام من فاسيلييف، مرجع سابق، ص 405.

59. المرجع السابق، ص 475.

60. المرجع السابق، ص 442.

61. مجموعة كتاب سوفييت، **السياسة الخارجية السوفييتية 1955ـ1965**، ترجمة وتعليق خيري حماد (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968)، ص 24.

62. إسحق دويتشر، **ستالين سيرة ذاتية**، ترجمة فواز طرابلسي (بيروت: دار الطليعة، 1969)، ص 568.

63. فرد هاليدي، مرجع سابق، ص 59.

64. نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية**، مرجع سابق، ص 7، 16، 17.

65. صحيفة **الثورة**، دمشق، العدد 11371 (6/ 1/ 2001)، ص 13.

66. مجلة **الأسبوعي**، دمشق، العدد 145 (16/ 1/ 2001)، ص 21.

67. صحيفة **الديار**، بيروت، العدد 4430 (27/ 1/ 2001)، ص 19.

68. ي. م. بريماكوف، «محاضرة لبريماكوف حول روسيا في السياسة العالمية»، ترجمة سهيل فرح، صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20089 (7/ 7/ 1998).

69. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20701 (13/ 7/ 2000)، ص 10.

70. سمير أمين، **الرأسمالية والمنظومة ـ العالم**، مجلة **جدل**، دمشق، كتاب 3، 1992، ص 287، 315.

71. غينادي زيوغانوف، **روسيا والعالم المعاصر**، ترجمة عدنان جاموس (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 1996)، ص 15.

72. المرجع السابق، ص 61.

73. المرجع السابق، ص 55.

74. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20008 (27/ 3/ 1998)، ص 17.

75. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20678 (16/ 6/ 2000)، ص 9.

76. مجلة **الأسبوعي**، مرجع سابق، ص 21.

77. نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 108.

78. صحيفة **السفير**، بيروت، العدد 8762 (20/ 11/ 2000)، ص 16.

79. صحيفة **السفير**، بيروت، العدد 8664 (29/ 7/ 2000)، ص 17.

80. صحيفة **السفير**، المرجع السابق، ص 14.

81. صحيفة **الحياة**، بيروت، العدد 13651 (27/ 7/ 2000)، ص 2.

82. صحيفة **الحياة**، بيروت، العدد 13663 (8/ 8/ 2000)، ص 1.

83. صحيفة **السفير**، بيروت، العدد 8738 (23/ 10/ 2000)، ص 16.

84. محمد رشاد الشريف، «الهجرة اليهودية الجديدة»، مجلة **الوحدة**، عدد 87 (كانون الأول/ ديسمبر 1991)، ص 59.

85. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20678 (16/ 6/ 2000)، ص 9.

86. صحيفة **الديار**، العدد 4430، ص 19.

87. نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 108.

88. الأرقام من المرجع السابق، ص 123.

89. الأرقام من المرجع السابق، ص 109.

90. الأرقام من المرجع السابق، ص 109.

91. الأرقام من المرجع السابق، ص 109.

92. الأرقام من المرجع السابق، ص 115.

93. صحيفة **الكفاح العربي**، بيروت، عدد 1998 (11/ 6/ 1998)، ص 1.

94. مجلة **الأسبوعي**، دمشق، العدد 129 (19/ 9/ 2000)، ص 6.

95. صحيفة **القدس العربي**، لندن، العدد 2897 (3/ 9/ 1998)، ص 1.

96. نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص 110.

97. حوار مع هيلين كارير دانكوس، صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20050 (22/ 5/ 1998)، ص 14 ـ 15.

98. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20665 (2/ 6/ 2000)، ص 9.

99. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20732 (18/ 8/ 2000)، ص 9.

100. صحيفة **النهار**، بيروت، العدد 20835 (16/ 12/ 2000)، ص 11.

نبذة عن المؤلف

جورج شكري كتن: كاتب وباحث فلسطيني ولد في القدس عام 1940، ومقيم في دمشق منذ عام 1948، يحمل درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية من جامعة عين شمس بالقاهرة. وقد عمل في الستينيات والسبعينيات في منظمات سياسية فلسطينية وسورية، ويعمل باحثاً وكاتباً ومحللاً سياسياً في الصحافة اللبنانية والعربية، وله بحوث في السياسات السوفيتية منذ ثورة تشرين الأول/ أكتوبر 1917 وحتى سقوط الاتحاد السوفيتي.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع : مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين : تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث : البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب : دراسة في العلاقات العربية ـ التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 ـ 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير
13 - ماجد كيًالي	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14 - حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق
15 - مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16 - عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
17 - ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18 - محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19 - أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20 - سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21 - إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22 - عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23 - جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24 - عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25 - محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة
35 - علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة

36 -	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37 -	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38 -	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39 -	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40 -	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967
41 -	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42 -	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي عبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44 -	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45 -	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية
46 -	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47 -	سمير أحمد الزبن	النظام العربي، ماضيه، حاضره، مستقبله

48 -	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49 -	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50 -	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51 -	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52 -	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53 -	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية - العربية في القرن العشرين وآفاقها

قواعد النشر

أولاً - القواعد العامة:

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:

الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر، سنة النشر)، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «**دراسات استراتيجية**».
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسـات استـراتيـجيـة»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص . ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، وبطاقات الائتمان، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط .

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 – بنك المشرق – فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص . ب : 4567 أبوظبي – الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567، أبو ظبي، إ.ع.م: هاتف: 6423776 _ 9712 : فاكس: 6428844 _ 9712 : e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae